الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٧٠

الجمعة، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مورينو (البرتغال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/69/406)

مشروعا القرارين (A/69/L.33 و A/69/L.37)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقريرا الأمين العام (A/69/96 و A/69/303)؛

مشروع القرار (A/69/L.40)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/69/84)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

السيد ريشنسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): إن الأزمات الإنسانية تدمر حياة الملايين في جميع أنحاء العالم. وهذا العام، شهدنا الإبلاغ عن عدد غير مسبوق من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. كما كان أخطر عام على العاملين في المجال الإنساني خلال أكثر من عقد من الزمن. وقد طلب النداء المنسق للأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ ١٦,٩ بليون دولار، مما يعكس اتساع نطاق الاحتياجات. وما زال ثلث ذلك الطلب غير مستوف. والفجوة المتزايدة بين الاحتياجات والموارد المتاحة تعني أن تعزيز التنسيق جزء لا يتجزأ من تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث.

والقرارات الإنسانية التي تعتمدها الجمعية العامة تتيح لنا فرصة للتصدي للتحديات التي نواجهها والاستفادة من

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

الإنجازات في تقديم المساعدة الإنسانية. واتخاذ هذه القرارات بتوافق الآراء ينبغي أن يدل على الرغبة في العمل معا لكفالة تحقيق نتائج حقيقية من أجل التخفيف من معاناة أشد الناس احتياجا للمساعدة.

وفي ذلك الصدد، يسعدنا أن مشاريع قرارات الجمعية العامة لهذا العام بشأن المسائل الإنسانية تؤكد على أهمية تعزيز سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية، بمن في ذلك العاملون في الرعاية الصحية الذين يقدمون خدمات الرعاية الطبية الأساسية إلى المجتمعات المحلية المتضررة. لكننا لا نقبل تماما أمام العدد غير المسبوق من الأشخاص المحتاجين، أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير قادرة على الاجتماع والاعتراف بقدرة المجتمعات المحلية على المشاركة في جهود تحقيق الإنتعاش في بلدانها. وستواصل كندا دعم النهج المرنة والتكرارية فيما يتعلق ببرامج إيصال المساعدات على أساس التفاعل والتجاوب مع المستفيدين أنفسهم. كما سنواصل التشديد على الأهمية الأساسية لتمكين المنظمات الإنسانية من الوصول إلى المحتاجين وتقديم المساعدة إلى أشد الفئات ضعفا بسرعة ودون عوائق. والتمكن من تقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى السكان المتضررين من النزاعات أو الكوارث الطبيعية هو الأساس ذاته لأي استجابة إنسانية.

(تكلم بالفرنسية)

ولا تزال الأزمات الإنسانية الجارية في سوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والعراق، من بين بلدان أخرى عديدة، تؤثر على حياة الملايين من الناس كل يوم. وعلاوة على ذلك، بسبب بوباء الإيبولا، فإن المنطقة تواجه حالة طوارئ غير مسبوقة في مجال الصحة العامة، أقر مجلس الأمن بأنها تهديد للسلم والأمن الدوليين.

والعالم بأسره، بما في ذلك كندا، يستجيب لها، ولكن التحديات الكبرى ما زالت قائمة ونحن نعمل من أجل التغلب على تلك الأزمات.

وبينما يوشك العام الحالي على الانتهاء، ينبغي أن نرحب بالسرعة والكفاءة المهنية التي يعمل بها موظفو المساعدة الإنسانية في الخطوط الأمامية والسلطات الوطنية والمجتمعات المحلية المتضررة لتغيير دفّة الامور في كفاحنا ضد تفشي فيروس إيبولا. نود أن نتقدم بالتهنئة والشكر إلى السيدة فاليري أموس، منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وفريقها على جهودهما الدؤوبة لتحقيق تلك الغاية، وعلى مساهمتهما البارزة للمجتمع الإنساني الدولي وللمحتاجين. وستواصل كندا التركيز على دعائم التحول الثلاث للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: القيادة والتنسيق والمساءلة في الميدان.

(تكلم بالإنكليزية)

ولمواجهة تلك التحديات المتزايدة والاحتياجات المتفاقمة، نرحب بالفرص التي يوفرها قرار الأمين العام لعقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦. تشارك كندا في العملية بفعالية، بما في ذلك بصفتها عضوا في مجموعة دول أوروبا الغربية وفي مجموعة فريق توجيهي إقليمي أخرى.

واعترافا بالأهمية الحاسمة للعمل الوقائي، فقد التزمت كندا مؤخرا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتحقيق الهدف المتمثل بتوفير لقاحات للأطفال الفقراء في جميع أنحاء العالم. يمكن المجتمع الدولي أن يحقق فرقا كبيرا في مجال صحة الأطفال الطويلة الأجل بضمان حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

إن جهود إعادة الإعمار لمساعدة المجتمعات المحلية المتضررة على التعافي من الأزمات، تكتسي نفس القدر من الأهمية. وبعد مرور سنة على إعصار هايان المدمر الذي ضرب الفلبين، تشارك كندا في برمجة المبادرات الرامية إلى مساعدة المتضررين على استعادة سبل العيش. لقد التزمنا بمبلغ ٢٠,٦ مليون دولار على مدى أربع سنوات من أجل جهود إعادة الإعمار، بالإضافة إلى ما يزيد على ٨٥ مليون دولار

قدمتها حكومة كندا كجزء من تعهدها بالتبرع بدولار مقابل كل دولار محقق الشروط يتبرع به المواطنون الكنديون إلى المؤسسات الكندية الخيرية المسجلة.

ونعرب عن عميق امتناننا وتعازينا الصادقة لأسر وأصدقاء والمنظمات التي يعمل بها اولئك الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إنقاذ الآخرين. ولا تزال كندا ملتزمة بالقيام بدورها مع الشركاء الرئيسيين لكفالة حماية الفئات الضعيفة من السكان، وللمساعدة على بناء عالم تحترم فيه القيم الإنسانية احتراما كاملا.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن التقليد المتبع لدى الاتحاد الروسي أن يؤيد الجهود الإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة، ويتزايد نطاق تعاونه مع المنظمات الرئيسية بشكل مستمر. ونحن ننظر نظرة إيجابية إلى التقدم الذي أحرزته منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، في مجال الإصلاحات لتعزيز فعالية الاستجابات الإنسانية للمنظمة، الأمر الذي يكتسي أهمية خاصة في سياق التحديات الإنسانية المتزايده.

ونرحب بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في اسطنبول في عام ٢٠١٦. وفي ضوء المناقشات التي دارت بشأن المزيد من التحول في الميدان الإنساني، نرى أيضا أهمية كبرى في الاحتفاظ بما هو منصوص عليه في القرار ١٨٢/٤٦، الذي يشكل أساس الآلية الدولية للاستجابة الإنسانية. ونعتقد أن القمة ستتيح الفرصة لجميع الأطراف المعنية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال الأنشطة الإنسانية. من المهم أن تكون عملية التحضير لمؤتمر القمة مفتوحة باب العضوية وشفافة وشاملة للجميع. ويجب أن يكون للدول التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن تلبية الاحتياجات الإنسانية لسكانها، رأي حاسم في اعتماد قرارات مؤتمر القمة.

ويجب تعزيز القدرة الإنسانية على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل تعزيز فعالية الاستجابة لحالات الطوارئ. ونحن نؤيد عمل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. ونحن ندعو إلى الاستخدام الفعال لآليات إقليمية للاستجابة الإنسانية يمكن التحقق منها، مثل المشاركة في العمليات الإنسانية من قبل المتطوعين أو ذوي الخوذ البيض. وعلى سبيل التجديد في الجهود الإنسانية الدولية، فقد تعهدت روسيا بمبادرة لإنشاء آلية متعددة الأطراف للتعامل مع آثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان، الأمر الذي سيوحد جميع مراكز التصدي للأزمات في شبكة عالمية واحدة، بهدف إجراء تبادل المعلومات على صعيد عملي ورد فعل على لكوارث في الوقت المناسب. وهذا العمل يسير حاليا بخطى نشيطة. ويحدونا الأمل في أن تعمل النتائج على زيادة تعزيز فعالية الاستجابات الإنسانية.

تؤيد روسيا بقوة تقيد الجهات الفاعلة الإنسانية تقيدا صارما بالمبادئ التوجيهية الواردة في قرارات الجمعية العامة بشأن تقديم المساعدة الإنسانية. نود أن نؤكد على الدور المتزايد لحكومات الدول المتضررة في الشروع في تقديم المساعدة الإنسانية وتنظيمها وتنسيقها وتقديمها داخل أراضيها الوطنية. وهذا ليس مجرد مبدأ أساسي، ولكنه من دون أدنى شك مسؤولية تتحملها الدول في التغلب على المعاناة وتلبية احتياجات سكانها.

وللأسف، فإننا لا بد من أن نلاحظ أنه في بعض الحالات لا يتم الالتزام بهذا المبدأ. لدينا شواغل هامة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الصعبة في جنوب شرق أوكرانيا. مع اقتراب فصل الشتاء، على النحو الذي أقره العاملون في المنظمات الإنسانية الدولية في الإقليم، فإن الحالة آخذة في التدهور. إن نطاق الدمار في دونباس هائل. ونتيجة للأعمال العسكرية للسلطات في كييف، فقد تم تدمير الصناعة، وكذلك الهياكل الأساسية

الرئيسية اللازمة للحفاظ على الحياة. هذه هي العناصر التي يعتمد عليها الإقليم. والحظر الذي فرضته كييف على انشطة الحكومة والمؤسسات المالية، ترك الشرائح السكانية الأكثر ضعفا، بما في ذلك المتقاعدون والمحاربون القدماء والمعوقون والأطفال، من دون موارد أساسية. وهذا يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

في هذا السياق، يزيد الاتحاد الروسي من جهوده لتقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان أوكرانيا. وقد أعلنا قبل بضعة أيام، عن مساهمة الحكومة الروسية، عن طريق برنامج الأغذية العالمي وفي المستقبل القريب، بدعم مالي يهدف إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع مناطق أوكرانيا. قد أرسلت روسيا بالفعل تسع قوافل تحمل مساعدات إنسانية ومواد ضرورية مثل الأغذية والأدوية ومواد البناء والمولدات الكهربائية – وبحجم إجمالي قدره ١٣ ٠٠٠ طن – إلى دونباس، التي عانت أكثر من غيرها نتيجة للأعمال القتالية. وينبغي الآن أن يتم إبلاغ السلطات الأوكرانية عن محتوياتها وخط سيرها، ونعتقد أن المنظمات الدولية سوف تقوم ذلك.

كما نعتقد أن المنظمات الدولية، وعلى رأسها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يمكن أن تضطلع بدور أكثر أهمية في تلك الجهود وتشارك بنشاط في عملية للتخفيف من معاناة السكان.

وعلى الرغم من التدابير الجماعية المتخذة من جانب المجتمع الدولي لضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به عموما، ولا تزال حياتهم وصحتهم معرضة للخطر. والمجتمع الدولي يشعر بالصدمة إزاء عمليات قصف مدارس الأمم المتحدة التي تؤوي الفلسطينيين المسالمين. كما قتل موظفان من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تموز/يوليه ٢٠١٤ في خضم الصراع في غزة. وقد توفي العشرات من متطوعي الهلال الأحمر في سوريا أثناء قيامهم بواجبهم الإنساني. وأصيب المجتمع الدولي بالصدمة حيال مقتل مساعد للشؤون الإنسانية في دونيتسك. وهذا يؤكد من جديد الحاجة إلى المزيد من التعبئة من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية لتعزيز آليات ضمان أمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

من الضروري بالطبع أن تتقيد المنظمات الإنسانية تقيدا صارما بالمبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية، المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة.

وفي رأينا، ينبغي إجراء تحقيقات شاملة في كل حالة من حالات العنف المتصلة بالعاملين في المجال الإنساني وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة. في هذا الصدد، نود أن نسترعي الانتباه مرة أخرى إلى الأهمية الحيوية للتعجيل بإجراء تحقيق في الوفاة المأساوية لعامل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دونيتسك، الذي لقي مصرعه، كما تظهر الحقائق، نتيجة لإطلاق النار من جانب القوات الأوكرانية.

ونود أن نركز الاهتمام على مسألة هامة أخرى وهي مشكلة الجزاءات. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن الأمر الذي يؤسف له والمتمثل في تكرار قيام الدول منفردة بفرض قيود من جانب واحد خارج نطاق اختصاص مجلس الأمن، يزيد من معاناة السكان المدنيين بشكل أكبر، ويؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني في البلدان المتضررة من الجزاءات.

السيدة الغربللي (الكويت): سيدي الرئيس، يطيب لوفد بلدي المشاركة في مناقشة البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٩ من جدول الأعمال بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية والمساعدات الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. إن التحديات العالمية وما يهدد الإنسانية، وبشكل متزايد من كوارث طبيعية مختلفة أو من فقر وجوع أو مرض تعتبر من أهم الشواغل والهواجس، الأمر الذي دعا

هذه المنظمة واستنادا على ميثاقها المرتكز على المهمة السامية والدور الأمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلى مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية، من حيث رسم السياسات وابتكار المبادرات وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في الاستجابة الفاعلة للعديد من الأزمات الناتجة عن الكوارث الطبيعة وغيرها من التحديات. كما لا يفوتنا في هذه المناسبة شكر السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام ومنسقة الشؤون الإنسانية ولجميع العاملين في هذا المجال لنشاطهم البارز في تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ.

لقد أطلعنا باهتمام على تقريري الأمين العام للامم المتحدة في الوثيقتين المعروضتين أمامنا اليوم. حيث ركز التقرير (A/69/96) المعنون ''الصندوق المركزي لمواجهة الطوارىء'' الذي استعرض الأنشطة الإنسانية للصندوق خلال عام ٢٠١٣، مثبتا فعالية الصندوق من حيث الاستجابة الجماعية الطارئة لأشد أزمات العالم إلحاحا وفاعلية، وفي إنقاذ حياة العديد من البشر. وإذ نرحب بتخصيص مبلغ قياسي في عام ٢٠١٣ قدره ٤٨٢ مليون دولار من الصندوق للأنشطة الإنسانية في ٤٥ بلدا وإقليما وما يقارب ١٠٧ ملايين دولار لصالح الاستجابة السريعة للأنشطة الانسانية في إطار الأزمات الجديدة التي تواجه العالم، وبمبلغ ١٧٥ مليون دولار لتمويل حالات الطوارئ الناقصة التمويل. وأوضح التقرير أن أفريقيا تلقت في عام ٢٠١٣ أكبر نسبة من مخصصات منح الصندوق والذي خصص ما نسبته ٥٦ في المائة من المنح للقارة الافريقية نظرا لتدهور الحالة الإنسانية. هذا كما تزايدت المخصصات التي قدمت إلى الشرق الأوسط بأكثر من ٥٠ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ إثر استمرار المطالب الإنسانية المتصلة بالأزمة السورية. ونثني على دور الصندوق في تعزيز المساعدة عن طريق توفير التمويل الكافي في الوقت المناسب؛ حيث يتطلب ذلك مضاعفة جهود المجتمع الدولي وزيادة نسبة المتبرعين.

أما فيما يتعلق بالوثيقة رقم (A/69/303) المعنونة ''التعاون الدولي في تقديم المساعدة في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية''، تؤيد بلدي مع ما جاء في توصيات التقرير، التي ارتكزت على حث الدول الأعضاء بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على تفعيل نهج يتسق مع الازمات الإنسانية من اجل تفاديها والاتفاق على فهم مشترك للمخاطر والعمل على تفعيل البرامج لتعزيز ذلك.

وما يبعث على القلق الشديد هو ما ورد في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوثيقة (A/69/84) المعنونة ''تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني'' والتي توضح الفقرة السادسة منه انخفاض معدلات التنمية في قطاع غزة إثر استمرار اغلاق القطاع والأنفاق؛ حيث إن الحكومة الإسرائيلية، السلطة القائمة بالاحتلال، ما زالت مستمرة في سياسة الحصار الاقتصادي غير القانوني المفروضة على قطاع غزة، والذي دخل عامه الثامن وتسبب في معاناة إنسانية واسعة. وفي هذا الصدد، تجدد دولة الكويت دعوتها للمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال للكف عن ممارساتها العدوانية، وإنهاء حصارها غير القانوني على غزة فورا وبغير شروط، وفتح كافة المعابر وفقا لالتزاماتها الدولية.

إن دولة الكويت ومنذ استقلالها وانضمامها لهذه المنظمة سنّت نهجا ثابتا ارتكز على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية ورفع الظلم عن ذوي الحاجة وكفالة حقوقهم بحياة كريمة في كافة البلدان المحتاجة بعيدا عن المحددات الجغرافية والدينية والإثنية، انطلاقا من قناعة دولة الكويت بأهمية الشراكة الدولية وتوحيد الجهود بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية. حتى تم اعتبار العمل الإنساني سمة من سمات دولة الكويت وتقديرا من الأمم المتحدة لتلك الاسهامات، تم تكريم سمو أمير البلاد الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح بلقب قائد انساني في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، كل ذلك إنما يدل على احترام دولة الكويت للإنسانية ونشر مبادئ السلم والاستقرار ومساعدة الفئات التي تحتاج العون. وستظل هذه الأعمال مستمرة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الرخاء والاستقرار الإنساني والدولي على كافة الأصعدة.

وتدرك دولة الكويت أهمية الصندوق المركزي لمواجه الطوارئ في توصيل المساعدات الطارئة إلى المناطق المنكوبة على وجه السرعة. وتجسيدا لتعاون دولة الكويت مع الصندوق والرغبة في دعم جهود الاستجابة الإنسانية متعددة الأطراف، وإيمانا بأهمية دور الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة الطارئة، عملت بلدي على مضاعفة تبرعاتها السنوية الطوعية لعدد من تلك الوكالات والصناديق التابعة للأمم المتحدة. لا يسعنا إلا أن نشكر منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة الطارئة، على جهودها وما تبذله لتنفيذ برامج المساعدات والتعاون لتذليل العقبات التي قد تواجه العمل.

كما نشكر وفد السويد الدائم على تقديمه مشروع القرار A/69/L.40 وجميع الدول على مشاركاتها الفاعلة في صياغة هذا المشروع.

السيد رحمة الله (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): ينبغي أن تعكس مناقشة اليوم سياق المسائل الإنسانية المتنوعة وبيئات التشغيل الصعبة للغاية والمحفوفة بالمخاطر التي تحدث فيها حالات الطوارئ المعقدة. ويدعو وفد بلدي إلى التنفيذ السريع والفعال للتوصيات وخطة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والتي تهدف إلى تحقيق برنامجها للتحول، والرامية إلى تحسين قيادة المساعدة الإنسانية وتنسيقها وخضوعها للمساءلة على صعيدي المقر والميدان. ولذا فإننا بحاجة إلى إنشاء آلية استجابة سريعة لدعم نشر الأفراد ذوي الخبرة في المجال الإنساني في أعقاب الأزمات الإنسانية.

وينبغي استخدام الإطار المشترك لبناء القدرات من أجل التأهب لحالات الطوارئ بشكل أمثل، لضمان التآزر بين جهود المنظمات الإنسانية والمنظمات الإنمائية بغية تحقيق استعداد وأليات وتغذية راجعة أفضل للبلدان من أجل المشاركة.

فعلى سبيل المثال، يمثّل الاستعداد القانوني شرطا أساسيا لتفادي التأخير في إصدار تصاريح الدخول لأفراد الإغاثة والسلع والمعدات والنقل، فضلا عن سد الثغرات في الرقابة. وتقتضي الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب أيضا توسيع الشراكة في جميع المناطق وعلى الصعيد الدولي. وبالمثل، فإن من شأن المشاركة في السياسة العالمية والمسائل التنفيذية التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن تساعد في تحسين الحوار بشأن الأسباب الجذرية والمسائل المتعلقة بالسياسة العامة.

ويمثّل التمويل الإنساني أيضا عنصرا أساسيا في تقديم المعونة بطريقة فعالة. ويمكن في ذلك الصدد تحسين عملية النداءات الموحدة. ومن الضروري تعزيز الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصندوق الإنساني كي يتمكنا من تقديم المساعدة الإنسانية إلى أشد الفئات ضعفا، بمن في ذلك النساء والشباب والمسنين. وأخيرا، يجب أيضا أن نسعى إلى إيجاد حلول لنجعل الإجراءات الإنسانية المتخذة ملائمة للتحديات التي نواجهها في عام ٢٠١٥ وما بعده.

ويسرنا أن نذكر أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإقليمي لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى يقدّم المساعدة أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإلى مكتب كازاخستان الوطني لإدارة الكوارث في مجال إدارة المعلومات والتأهب للكوارث والاستجابة لها في المنطقة. وتدعو كازاخستان إلى الحفاظ على

الطابع المدني للمساعدة الإنسانية، وهي تواصل دعم أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ألماتي على جميع المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية. وبالتالي، فإننا نشجع على تشغيل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بطريقة ناجحة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بوصفه أداة هامة من شأنها أن تكفل تمويل العمليات الإنسانية الدولية في الوقت المناسب وعلى نحو كاف ويمكن التنبؤ به.

لقد تحولت كازاخستان من بلد متلق للمساعدة إلى بلد مانح يعمل بنشاط في آسيا الوسطى. فمنذ عام ٢٠١٠، قدمت كازاخستان مساعدات إنسانية بلغت جملتها ١٠ ملايين دولار إلى عدد من البلدان التي عانت من الكوارث الطبيعية – أفغانستان، هايتي، باكستان، الصين، قيرغيزستان، كوبا، اليابان، وغيرها. وساهمت كازاخستان أيضا بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في سلة أموال الصومال، التي أنشئت بناء على اقتراح قدمته كازاخستان في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تم الاعتراف رسميا بكازاخستان بوصفها عضوا في الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ التابع للأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، فإن كازاخستان بصدد الانتهاء من انشاء وكالتها KazAID لتقديم المساعدة الإنمائية الدولية، والتي ستشارك في تقديم المساعدة الإنسانية والتمويل في ذات الوقت. وفي ذلك الصدد، فإن وكالة KazAID تؤذن بانضمام كازاخستان كدولة مانحة جديدة إلى مجتمع المساعدة الإنسانية. كما أن مساعدتنا المالية إلى شرق أفريقيا قيد الاستعراض.

وفي آب/أغسطس الماضي، تم التوقيع على الاتفاق الحكومي الدولي بشأن إنشاء مركز آسيا الوسطى المعني بالاستجابة في حالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، في ألماتي. ومن المتوقع أن يكون ذلك المركز جهة تنسيق لأنشطة مركز الأمم المتحدة في ألماتي، والتي تعتزم كازاخستان استضافتها بغرض كفالة توفير قدر أكبر من السلام والتنمية والاستقرار في المنطقة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد توافقت الدول الأعضاء على أن بداية الطريق لحل أي أزمة إنسانية تكمن في الاعتراف الصادق بمسبباتها وجذورها دون أي تسييس أو تحوير للحقائق خدمة لأجندات سياسية ضاغطة تحت ذرائع إنسانية، وفي خلق قواسم مشتركة للعمل بين الحكومات المعنية من جهة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من جهة ثانية، وذلك وفقا لأحكام القرار ١٨٢/٤٦ بما يساعد على التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية بدلا عن التلاعب بها وإطالة أمدها لغايات الضغط السياسي على الحكومات. ولكن للأسف، فإن ما نشهده من المسؤولين عن عمليات تنسيق المساعدات الإنسانية هو انشغالهم السياسي بأجندات الأزمات الإنسانية دون الاعتراف بمسبباتها وبأسباب استمراريتها، بل وتدهورها في أغلب الأحيان بسبب سوء تقديرهم، هم، للأمور.

أود في بياني هذا، إعادة التشديد على الوضع الإنساني في بلدي سوريا، فأقول بأنه وبعد أربع سنوات من تراكم الخبرة في هذا المجال، فإن معالجة هذا الوضع تستوجب، بالإضافة إلى توفير المواد الإغاثية وإيصالها لمستحقيها، معالجة الأسباب التي أدت إلى ظهور المعاناة الإنسانية وتفاقمها في العديد من المناطق السورية، وفي مقدمتها:

أولا، الإرهاب وضرورة مكافحته. إن الحديث عن تنسيق المساعدات الإنسانية في سوريا لا يمكن أن يستقيم في ظل تجاهل مسؤولية الدول الراعية للإرهاب الذي تقوم به الجماعات الإرهابية المسلحة عن نشوء الاحتياجات الإنسانية وتفاقمها، تلك الجماعات التي تُستقدم من شتات المجموعات المتطرفة في العالم، على أيدي أجهزة استخبارات دول معروفة، ومن ثم يتم إدخالها إلى البلاد عبر حدود الدول المجاورة

لسوريا لتنشر الإرهاب والعنف، وتسطو بشكل ممنهج على قوافل المساعدات الإنسانية، فتصبح المساعدات الإنسانية سبيلا لإطالة عمر الإرهاب في بعض المناطق السورية.

لقد تم تجاهل هذا الأمر لسنوات في هذه المنظمة الدولية، إلى أن جاء الاعتراف المتأخر، المتمثل بقراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) بوجود جماعات إرهابية أجنبية مسلحة تقتل وتذبح السوريين وتعرقل إيصال المساعدات الإنسانية في الداخل السوري، بل وتستهدف العاملين في المجال الإنساني، سواء كانوا أمميين أم محليين. ومع ذلك، يظل هذا الاعتراف من قبل الأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرهما من المنظمات الأممية خجولا ومترددا بشكل يدعو للاستهجان والاستغراب، خاصة عندما يسبغ مسؤوليهم صفة ''المعارضة'' على تلك الجماعات الإرهابية. وهذا موقف مرفوض ويعكس قراءة خاطئة للأزمة الإنسانية في سوريا، ومشاركة في تضليل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أنه يشكّل تغطية غير مباشرة لأعمال تلك الجماعات الإرهابية.

إن الدول الأعضاء والأمم المتحدة، ممثلة بالأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمات الأممية العاملة في سوريا مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله، لا سيما القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وذلك لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الجماعات الإرهابية المسلحة باعتبارها شكلا من أشكال تمويل ودعم الإرهاب.

إن الدول الأعضاء مطالبة اليوم بإجراء مزيد من التحقيقات الشفافة عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع شبكات إرهابية تعمل تحت ستار تقديم المساعدات الإنسانية، وربما لم يكن آخرها ما كشفه مسؤولون فرنسيون في مجال مكافحة الإرهاب بخصوص مؤسسة فرنسية تحمل اسم ''لؤلؤة الأمل'' تعمل منذ العام ٢٠١٢ من فرنسا على تمويل التنظيمات الإرهابية في سوريا، وهذه المؤسسة هي واحدة من مؤسسات عديدة لها صلات مباشرة مع التنظيمات الإرهابية التي تنشط داخل سوريا. ومن المعروف للجميع أنه في حال استمرار تغذية الإرهاب واستمرار تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الأراضي السورية، ستستمر الأزمة في سوريا، إنسانيا وسياسيا، وستنتشر بقعة الزيت في المنطقة والعالم كما هو حاصل حاليا، وعندها سندور جميعا في دوائر مغلقة إلى ما لا نهاية دون تحقيق أي تقدم في إطار مكافحة الإرهاب من جهة، وتقديم المساعدات الإنسانية للسوريين المحتاجين أو لغيرهم من الشعوب التي تعاني من فضائح فصل الربيع المصطنع.

ولكن يبدو أن بعض مسؤولي الدول المنخرطة في تأجيج الإرهاب في سوريا لا يعيرون أي اهتمام لوقف الإرهاب في سوريا، ويستمرون في تنفيذ أجنداتهم السياسية الرامية لكسر سيادة الحكومة السورية. وهنا أضرب مثلا، على سبيل المثال، عندما زار وزير خارجية فرنسا الأسبق، برنار كوشنير – وهو مؤسس ما يسمى أطباء بلا حدود، التي تعتبر ''الذراع الإنسانية'' للاستخبارات الفرنسية – منذ أيام الأراضي السورية الشمالية، حيث دخل الأراضي السورية بشكل غير مشروع، دون أدنى احترام للسيادة السورية. وكذلك فعل قبله السيناتور الأمريكي جون ماكين. وهذان مثالان فقط.

ومع ذلك، فإن الحكومة السورية تقوم بواجبها تجاه مواطنيها، وتستمر في محاربة الإرهاب على الأراضي السورية، حتى أن الجيش العربي السوري تمكن خلال يومين فقط من قتل إرهابيين من ''داعش'' و ''جبهة النصرة'' أكثر من عدد الإرهابيين الذين سقطوا نتيجة ألف غارة جوية قام بها ''التحالف'' ضد ''داعش''.

ثانيا، الآثار الجسيمة التي سببتها التدابير القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب. لقد أدى فرض التدابير القسرية غير المسبوقة على سوريا إلى مفاقمة الأوضاع الإنسانية في جميع المناطق بهدف دفع السوريين، رغما عنهم، إلى اللجوء إلى الدول المجاورة والنزوح عن مناطق عيشهم داخل البلد، وذلك بهدف خلق ضغوط سياسية ومعنوية على الحكومة السورية ومواردها، ومن ثم التشهير بالحكومة السورية بأنها لا تقوم بمساعدة شعبها في المجال الإنساني، وهو الأمر الذي يستدعي في عقول من يروجون لتلك الأفكار استدعاء التدخل الخارجي والترويج لمفاهيم مرفوضة مخالفة لأحكام الميثاق، كمناطق ما يسمى ''الملاذ الآمن'' ومناطق حظر الطيران، أي تسييس المسائل الإنسانية بذريعة حماية المدنيين، وهو ما جرى في ليبيا عندما تلاعبت الدول الغربية في مجلس الأمن بأحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، فكانت النتيجة هي ما تعرفونه وما يجري اليوم في ليبيا الشقيقة.

لقد اعترف عدد من المسؤولين الأمميين بالآثار الجسيمة التي تسببها الإجراءات العقابية في تقارير مكتوبة وشفهية، وربما لم يكن آخرها تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، للعام ٢٠١٣، وتصريح المنسق المقيم للأمم المتحدة في سوريا خلال جلسة الإحاطة التي عقدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في جنيف بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حيث أظهر المنسق المقيم بكل وضوح وشفافية الآثار السلبية للإجراءات العقابية المفروضة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، مبينا اتساع تأثير تلك الإجراءات على قدرة الأفراد السوريين على التصدي للأزمة، وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية في سوريا.

ثالثا، النقص الحاد في التمويل المخصص لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا. لم يتجاوز ما قدمته الأطراف المانحة ٤٧ في المائة من التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٤ داخل سوريا. وبالتالي، بدلا عن إلقاء المسؤولية على الحكومة السورية التي تغطي وحدها فقط ٧٥ في المائة من نفقات وقيمة المساعدات الإنسانية، لا بد من الاعتراف بأن نقص التمويل وتسييس قنواته والهدر الناجم عن ضعف التنسيق بين الوكالات الإنسانية المتخصصة خلال قيامها بولايتها هي أسباب جوهرية لاستمرار الأزمة الإنسانية.

رابعا، التعاون والتنسيق التام مع الحكومة السورية. لقد أعربت الحكومة السورية مرارا عن استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لبلورة وتنفيذ خطط الاستجابة الإنسانية المتلاحقة. وكان آخر تعبير عن هذا التعاون في جنيف خلال جلسة التشاور حول صياغة خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٥. وقد تشاطر بلدي مع المعنيين، خلال تلك الجلسة، أهم ما يجب أن تتضمنه خطة الاستجابة الإنسانية القادمة. وبالتالي، نحن نتوقع من مكتب التنسيق وغيره من الفاعلين الإنسانيين التقيد بولايتهم، خاصة الممنوحة لهم بموجب القرار ١٨٢/٤٦ وتوخي الشفافية والاستقامة الأخلاقية والتنسيق التام مع الحكومة السورية عند تنفيذ العمليات الإنسانية على الأرض، بدلا عن الالتفاف على مضمون القرار ١٨٢/٤٦ أو تسخير مجلس الأمن لخدمة هذا الالتفاف. وهذا ما شهدناه عندما دفع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعض الدول الغربية مجلس الأمن لاعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي يسمح بعبور المساعدات الإنسانية عبر الحدود الدولية لسوريا مع دول الجوار. وسآتي لاحقا على شرح هذه الفقرة.

ومع ذلك، فقد وثّقت تقارير عدة، الهدر والأخطاء التي وقعت فيها الأمم المتحدة في إطار تنفيذ هذا القرار، حيث ثبت أنه خلال ٣ أشهر فقط، من تنفيذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) وبعد هدر مبلغ ١,٥ مليون دولار لتمويل المساعدات عبر الحدود، عبرت ٢٣٠ شاحنة فقط الحدود السورية مع الدول المجاورة، وهذا الرقم لا يشكل نسبة ٥ في المائة من عدد القوافل

التي تُسلّم من الداخل السوري خلال نفس الفترة، هذا ناهيك عن رفض الحكومة التركية لأشهر السماح باستخدام معبر نصيبين الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية. وهي بالطبع أمور لم ولن يذكرها مسؤولو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية كأحد معوقات إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين. أضف إلى ذلك أنه عندما تعبر المساعدات الإنسانية الحدود، تصبح هذه المساعدات تحت سيطرة المسلحين. ولا تعلم الأمم المتحدة من هي الجهة التي تسلمت تلك المساعدات منها. مثال واحد على ذلك، استولت الجماعة الإرهابية المسماة ”لواء الإسلام“ على قافلة مساعدات عبرت من الأردن عبر معبر الرمثا، ومن ثم كتبت هذه الجماعة الإرهابية على صناديق المساعدات الإنسانية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، عبارة ”هذه هدية لواء الإسلام“. كل ذلك بسبب نقص التنسيق مع الحكومة السورية.

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعض الدول الغربية النافذة كانا يسعيان إلى كسر مبدأ سيادة الحكومة السورية على أراضيها. ولما فشلا في ذلك عمدا إلى الالتفاف على القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) من خلال عدم احترام ”اتفاق الجنتلمان“ الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه، والذي يلزم الأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتنسيق مع الحكومة السورية في إنشاء آلية المراقبة على الحدود والإخطار المسبق للحكومة السورية بمحتوى ومقصد المساعدات الإنسانية. هذا الكلام الذي هو جزء لا يتجزأ من أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) تم تناسيه بالمطلق بعد ساعات من اعتماده، لا بل إن سفراء ثلاث من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن تفاخروا آنذاك بأن هذا القرار يسمح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري بدون الحاجة إلى موافقة الحكومة السورية. وهذا الكلام كان كذبا وتضليلا فاضحين.

إن التعاون مع الحكومة السورية وحده يمكن أن يسد الثغرات التي نجمت عن ضعف إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وضمان إيصالها إلى المدنيين المحتاجين دون هدر للأموال، وللحيلولة دون خطر وصولها لأيدي الإرهابيين.

في الختام، أقول لا يمكن لبعض الحكومات المشاركة في سفك الدم السوري، وبعضها حكومات دول مجاورة، أن تدعي أنها تقدم المساعدات الإنسانية في نفس الوقت الذي تقوم هي نفسها بافتعال الأزمة وتمويل ورعاية جرائم القتل والإرهاب في بدي وفرض الحصار لتجويع الشعب السوري. ولا يسعني هنا إلا التذكير بالتعاون الوقح والفاضح بين الكيان الصهيوني الإسرائيلي وإحدى المجموعات الإرهابية المسلحة المسماة جبهة النصرة عند خط قوات الفصل في الجولان السوري المحتل. هذا التعاون الذي دأبت الحكومة السورية على إدانته ومطالبة المسؤولين الأمميين بتسليط الضوء عليه دون مجيب، إلى أن ظهر تقرير الأمين العام الأخير حول قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2014/859)، والذي اعترف فيه بوجود تنسيق بين الجيش الإسرائيلي وإرهابي جبهة النصرة في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك مدهم بالأسلحة على اختلاف أشكالها وإسعاف مصابيهم في المشافي الإسرائيلية وحماية مخيماتهم المسلحة التي يتسترون فيها بستار المخيمات الإنسانية. كل ذلك على مرأى ومسمع من قوات قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك المنتشرة على خط الفصل في الجولان السوري المحتل، وبعلم إدارة عمليات حفظ السلام وبعلم الأمانة العامة وبعلم أعضاء مجلس الأمن.

لا يكفي أن يؤيد البعض داخل مجلس الأمن أو خارجه القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) من جهة، وأن يستمر هذا البعض في استجلاب شتات الإرهابيين الأجانب من أصقاع الأرض وتدريبهم في معسكرات أضحت علنية اليوم في كل من تركيا، والأردن، والسعودية، وقطر،

معسكرات تدريب علنية. ثم إرسالهم إلى سوريا عبر الحدود المشتركة لقتل السوريين وتدمير البنية التحتية للبلد، مع الإدعاء بأن هؤلاء الإرهابيين هم معارضة معتدلة. والسؤال منذ متى يسمح ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٨٢/٤٦ لحكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية أن تستخدم الإرهاب كسلاح ”معتدل“ للإعتداء على سيادة دولة عضو في هذه المنظمة الدولية؟ سؤال: ومنذ متى يسمح الميثاق لحكومات الدول الأعضاء أن تنشئ معارضة مسلحة معتدلة للتدمير والتخريب داخل دول أعضاء أخرى في هذه المنظمة الدولية؟ هذان السؤالان هما برسم ضمير حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية وبرسم الأمانة العامة للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن.

السيد غوليتسين (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم، بعد جولات مطولة من المفاوضات، للتأكيد مجددا على أهمية الارتقاء بالنهج الإنساني للأمم المتحدة، بغية كفالة تغطية أشمل لاحتياجات الناس في كل قطاع، وفي كل حالة من حالات الطوارئ الإنسانية. معا نسعى جاهدين إلى إحراز تقدم كبير في ذلك الاتجاه. ليس هناك شك في أن جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ينبغي أن تحترم بشكل كامل مبادئ الإنسانية والحياد، والنزاهة والاستقلال، على النحو المذكور بوضوح في كل وثيقة ذات صلة للأمم المتحدة.

أوشك العام على الانتهاء. لقد كان عاما مليئا بالتغيرات والتحديات الهائلة التي تواجه بلدي. وتعطلت الحياة السلمية والتنمية في أوكرانيا بشكل أساسي جراء الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، وتضررت من النزاع الذي نشب في منطقتين من المناطق الشرقية في البلد، وأسفر النزاعان عن عواقب مدمرة للناس والمجتمعات المحلية في المنطقة قاطبة. وبالرغم من عدد اتفاقات وقف إطلاق النار، هناك تقارير يومية تفيد بارتكاب انتهاكات جسيمة. وعمليات التشريد في ازدياد، وتتعرض حياة المدنيين للخطر جراء التصرفات غير المتسمة بالمسؤولية للمقاتلين غير الشرعيين. ويواجه بلدي حالة حيثما يعيش ١,٥ مليون مواطن أوكراني في المناطق المتضررة من النزاع.

وكفالة الحماية والإغاثة للأشخاص المعرضين للخطر بصفة خاصة هي الأولوية الرئيسية لأوكرانيا. وما فتئنا نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من وطأة الحالة منذ الأشهر الأولى من الأزمة. وأنشأت الحكومة على الفور آليات الدعم والمساعدة للسكان المتأثرين بالنزاع، وأولت اهتماما خاصا للمشردين داخليا، وللمشاركين في عمليات مكافحة الإرهاب. أصدرنا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر قانونا بشأن المشردين داخليا. وبينما نتخذ الإجراءات، لا نزال نعتمد على مؤيدينا للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمتضررين، لا سيما في ظل حلول فصل الشتاء الآن. أنشأنا، من خلال الخبراء الدوليين والدعم التقني، نظاما لتسجيل المشردين داخليا.

وتتخذ السلطات الأوكرانية خطوات شاملة لإعادة تعمير المناطق التي استعادت السيطرة عليها، وكفالة دفع الاستحقاقات الاجتماعية على النحو الواجب، وتقديم الخدمات الحيوية إلى السكان. واتخذ قرار بمواصلة تقديم الغاز والكهرباء للمدنيين في المناطق الواقعة في شرق أوكرانيا الخاضعة لسيطرة المقاتلين، بالرغم من التأخر الكبير في دفع المستحقات. أرسلت مئات الأطنان من المعونة الإنسانية إلى المنطقة المتضررة، بالرغم من وجود عوائق واضحة أمام تسليمها وتوزيعها، بسبب تدخل المقاتلين. ينبغي الإشارة إلى أن الجماعات المسلحة غير القانونية مسؤولة مسؤولية كاملة عن حرمان السكان المحليين من المنافع الاجتماعية، نظراً لأنها صادرت جميع الأموال التي خصصتها الحكومة الأوكرانية للاحتياجات الاجتماعية في المنطقة. بيد

أنه ستحفظ جميع البدلات الاجتماعية في حساب ضمان لكل فرد وستدفع على الفور عقب استعادة السيطرة على المنطقة.

أرسلت روسيا بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، ثماني قوافل للمساعدات الإنسانية عبرت بصورة غير قانونية الحدود الأوكرانية دون موافقة السلطات الأوكرانية أو أي تفتيش لها، ودون تنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا تزال حمولة القوافل مجهولة إلى حد كبير. كما لا يُعرف تأثيرها على الظروف الإنسانية في منطقة دونباس.

وتشعر أوكرانيا بالامتنان للاستجابة الإنسانية الواسعة النطاق التي تلقتها وترحب بالتضامن والتعاون المتعدد الأطراف الذي أبدته المنظمات الدولية وتصميمها على أن تظل ملتزمة بمساعدة أوكرانيا. قد عملت السلطات الأوكرانية منذ بداية هذه الأزمة غير المسبوقة، في تعاون وثيق مع الجهات الداعمة لنا من المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والصليب الأحمر، والعديد من الشركاء الثنائيين الآخرين. وندعو الشركاء بصفة خاصة، لدعم بدء تنفيذ خطتنا للاستجابة الاستراتيجية وتنفيذ خطة الاستجابة الأولية، والمساعي المشتركة لحكومة أوكرانيا ودوائر العمل الإنساني في الأمم المتحدة، مما سيمكن آلاف الأوكرانيين الذين يعانون من البدء في إعادة بناء حياتهم في أوكرانيا تنعم بالأمان والاستقرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه، في حين ينبغي توفير الإغاثة والدعم الإنساني لكل منطقة من المناطق المتضررة من النزاعات، فإننا يجب أن نمنع نشوب النزاعات ونتوقف عن تأجيجها في المقام الأول.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): خلال العام الماضي، كانت هناك زيادة حادة في الاحتياجات الإنسانية العالمية، ويعزى الكثير منها للنزاعات المسلحة، التي يعد الكثير منها الآن حالات طوارئ طويلة الأمد.

لذلك، تدعو نيوزيلندا أطراف جميع النزاعات المسلحة إلى العمل بحسن نية مع بعضها بعضا ومع الأمم المتحدة من أجل وضع حد لهذه النزاعات.

وتقر نيوزيلندا بأن انتخابها دولة عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ يفرض عليها مسؤولية إضافية للمساعدة في مجال صنع السلام. وإننا نأخذ هذه المسؤولية على محمل الجد، وسنضطلع بها كما يجب.

إن احترام القانون الدولي الإنساني أمر بالغ الأهمية لحماية المدنيين من آثار النزاع المسلح. ونحن نحث جميع الأطراف في الصراعات المسلحة على السماح بوصول المعونة الإنسانية إلى أولئك الذين هم في حاجة إليها. ومما يثلج صدر نيوزيلندا اتخاذ المجتمع الدولي خطوات لتعزيز وصول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال السماح بإيصال المعونة عبر الحدود إلى سوريا. إننا نؤيد تمديد هذا الإذن لوصول المساعدات الإنسانية بعد كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

وتلتزم نيوزيلندا بالمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية والاستقلالية، كما أشار إلى ذلك السفير الصيني أمس. إن تلك المبادئ ضرورية للعمل الإنساني وحماية العاملين في المجال الإنساني. ويسرنا تضمين مشروع القرار الإنساني لهذا العام (A/69/L.40) إشارة محددة إلى ضرورة حماية العاملين في المجال الطبي، وإلى مشروع ”الرعاية الصحية في خطر“ التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر.

وستشكل القمة العالمية للعمل الإنساني، المقرر عقدها في اسطنبول خلال عام ٢٠١٦، فرصة مهمة لضمان قدرة

المجتمع الإنساني على مواجهة التحديات التي تزداد تعقيدا. لذلك، تشكر نيوزيلندا الأمين العام على تلك المبادرة، ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الانخراط بشكل إيجابي.

لا تزال الكوارث الطبيعية تؤثر على الملايين كل عام. وفي هذا الوقت الصعب، فإن قلوبنا مع أصدقائنا في الفلبين. وعموما، فإن منطقتنا، منطقة المحيط الهادئ، معرضة بشكل خاص لمثل هذه الكوارث، وستكون في طليعة الجهود الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ. ويجب عمل المزيد للحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة الكاملة في المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث المقرر عقده في سِنداي.

ويساور نيوزيلندا أيضا قلق عميق جراء تفشي مرض الإيبولا. وفي حين لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، إلا أن الاستجابة الدولية قد أثلجت صدورنا. وتدعم نيوزيلندا الاستجابة للإيبولا بحزمة قيمتها ٥ ملايين دولار أمريكي في شراكة مع أستراليا، كما أشار إلى ذلك ممثل ذلك البلد أمس.

وتشير نيوزيلندا بأسف إلى استقالة وكيلة الأمين العام فاليري أموس التي أعلنتها مؤخرا. فقد كانت زعيمة قوية وملهمة. ونحن نشكرها على جهودها الدؤوبة، التي كانت مثالا ساطعا حقا لتنفيذ السياسات الإنسانية للأمم المتحدة. وقد كانت حقا منفذة للسياسات الإنسانية، بكل معنى الكلمة، وذلك على خير وجه.

السيدة روبل (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تود الولايات المتحدة إعادة تأكيد دعمها القوي للنظام الدولي الإنساني. ولا نزال ملتزمين التزاما عميقا بالعمل مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء وباقي الأطراف الفاعلة الإنسانية الأخرى لحماية ومساعدة الأفراد والمجتمعات المحلية الضعفاء الواقعين في شراك النزاعات أو المتضررين من الكوارث الطبيعية. وفي ظل مواجهة العالم اليوم لأربع أزمات من المستوى الثالث وتشرد أكثر من ٥٠ مليون شخص قسرا، وهو أعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية، وتفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، يجب علينا مواصلة تحسين التنسيق والمساءلة على نطاق المنظومة، بما في ذلك فيما يخص السكان المتضررين، وتعزيز القيادة وشمول المزيد من العاملين في المجال الإنساني في الاستجابات الجماعية في إطار المنظومة.

ونود أن نقر بالضغط الهائل الذي يعاني منه العاملون في المجال الإنساني على المستويين الوطني والدولي والتضحيات الجسام التي يقدمونها في خضم الاستجابة للأزمات الإنسانية المتعددة المتزامنة في جميع أنحاء العالم. ولا يزال يساورنا قلق عميق جراء عدم الوصول والمخاطر التي تحيق بسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية والهجمات على العاملين في المجال الطبي والرعاية الصحية والمستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، المحمية بموجب القانون الدولي المنطبق. ويظل التزامنا بالعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لحماية ومساعدة المدنيين الذين شردهم الصراع ودمرتهم الكوارث الطبيعية التزاما ثابتا. ومن أجل المساعدة على تخفيف تلك المخاطر، يجب أن تكون الأطراف الإنسانية قادرة على العمل بطريقة مستقلة ومحايدة وغير متحيزة، وأن ينظر إليها السكان المحليون بهذه الصورة.

وبالإضافة إلى الانخراط بشكل كامل في الاستجابة إلى ٤ حالات طوارئ من المستوى الثالث، في سوريا والعراق وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا ندرك أنه يمكن للأوضاع الإنسانية المستمرة في منطقة الساحل والصومال واليمن ومناطق أخرى أن تتحول لحالات طوارئ كبرى بسهولة إذا لم يتم الاستمرار في التمويل ولم يُسمح بنجاح جهود التنمية على المدى الطويل.

ونحن ننوه بإصلاحات دورة البرامج الإنسانية ونقدرها، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة من

أجل مواصلة صقل وتحسين عملية تقييم وتحليل الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي للاستجابة وتعبئة الموارد وتنفيذها ومراقبتها واستعراض وتقييم العمليات.

وإننا نؤيد الجهود المبذولة لشمول أفضل للمنظمات الوطنية غير الحكومية والأشخاص المتضررين من الأزمات في التخطيط والتقييم والاستجابة. ونحن نتفق تماما على أن إدارة المعلومات أمر بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح، وندعم الجهود الرامية إلى تحسين تسخير المعلومات والتكنولوجيا لفائدة الأشخاص المتضررين من الأزمات.

تسهم تقريبا ١٠٠ دولة عضو الآن في تمويل جهود المساعدة الإنسانية الدولية. ونستمع إلى بيانات لدول عديدة منها اليوم. والعدد المتزايد من البلدان المشاركة في تمويل العمليات الإنسانية الدولية موضع ترحيب وضروري لتلبية احتياجات أكثر من ٥٧ مليون شخص، جرى تحديدهم كفئات ضعيفة بحاجة إلى المساعدة.

وستشارك الولايات المتحدة بشكل كامل في المشاورات التي ستجري في عام ٢٠١٥ قبل القمة العالمية للعمل الإنساني المقرر عقدها خلال عام ٢٠١٦. وسيتضمن ذلك إجراء مشاورات مواضيعية عالمية تستضيفها حكومة الولايات المتحدة بشأن فعالية العمل الإنساني، والتي ستعقد هنا في مدينة نيويورك خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى الانضمام إلى الحكومات الأخرى وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة لنناقش بصراحة النظام الإنساني والإصلاحات المطلوبة لجعل النظام أكثر فعالية وشمولا.

وأخيرا، ترغب الولايات المتحدة في تأكيد دعمها المستمر للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلالية والإنسانية. ويوفر الالتزام بتلك المبادئ الرئيسية أساسا قويا للتقديم السريع والفعال للمساعدة المنقذة للأرواح، ويقلل من المعاناة خلال أوقات الأزمات. ونحث الأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لتعزيز نهج يقوم على المبادئ والاحتياجات بخصوص المساعدة الإنسانية بما يحقق مصالح الذين يجدون أنفسهم في حاجة إلى مساعدات خلال أوقات النزاع أو عند وقوع الكوارث الطبيعية.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يواجه المجتمع الدولي سلسلة غير مسبوقة من الأزمات، وتعمل آليات الأمم المتحدة في المجال الإنساني فوق طاقتها بشكل رهيب. ونحن نواجه أربع أزمات من المستوى الثالث، في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وسوريا والعراق. وبالإضافة إلى تلك الحالات الطارئة، يجب على المنظومة بذل طاقتها القصوى لمواجهة الاندلاع المستمر والمربك للأزمات الإنسانية، مثل وباء الإيبولا. وقد عقدت اليابان العزم على مواصلة الاضطلاع بالمسؤولية الجسيمة حيال تلك المسائل، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي.

ومن أجل منع التطرف من التجذر في منطقة الشرق الأوسط، مع الاستجابة بسرعة أيضا للأزمات الإنسانية في المنطقة، ستقدم اليابان مساعدات طارئة للمنطقة بقيمة ٥٠ مليون دولار، كما وعد رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/69/PV.9).

واستجابة لتفشي مرض الإيبولا، أعلن رئيس الوزراء آبي أيضا في الجمعية العامة، عن مساعدات إضافية بقيمة ٤٠ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، تعهدنا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بتوفير مزيد من المساعدات بقيمة ١٠٠ مليون دولار.

ومع ذلك، فإن الاحتياجات هائلة لدرجة أن المساهمات المالية التي تقدمها الجهات المانحة التقليدية ليست كافية لوحدها. ومع أخذ ذلك الواقع بعين الاعتبار، يقترح البعض إنشاء صندوق مركزي ”ممتاز“ لمواجهة الطوارئ، خاص بالطوارئ من الدرجة ٣، وهو عبارة عن صندوق يمول جماعيا

على أساس الاشتراكات المقررة، على غرار صندوقنا الخاص بعمليات حفظ السلام. ومع ذلك، فإن فرض اشتراكات مقررة جديدة يتطلب إجراء المزيد من المناقشات بين الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني. ولن يكون أداة يمكننا استخدامها فورا لأزمات نواجهها الآن. ولذلك، من المهم بشكل حاسم مناقشة ليس فقط الكيفية التي يمكننا من خلالها تمويل الاحتياجات الإنسانية، ولكن أيضا كيف يمكننا تحسين معالجة هذه الاحتياجات.

إننا نعتقد بقوة بأن التنسيق الوثيق بين مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك الحكومات المحلية والبلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، يكتسي أهمية حاسمة. وفي هذا السياق، ترحب حكومة بلدي بقوة بمشاريع القرارات التي سنعتمدها اليوم. وأود أيضا أن أؤكد أهمية آلية التنسيق بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأود أن أثني على السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، على قيادتها البارزة في مجال تنسيق المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ بين الوكالات الإنسانية. ونأسف لمغادرتها منصبها الحالي، ونود أن نعرب عن امتناننا الصادق لتفانيها.

وسيشكل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني المقرر عقده في اسطنبول خلال عام ٢٠١٦ فرصة سانحة لكي تجتمع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وتناقش مختلف التحديات في مجال المساعدة الإنسانية. ونرحب باستعداد تركيا لاستضافة مؤتمر القمة.

لقد استضافت اليابان عملية التشاور الإقليمية لشمال وشرق آسيا خلال شهر تموز/يوليه في طوكيو. وناقش المشاركون في المشاورات مختلف المسائل المتعلقة بالنظام الإنساني. وبناء على تلك المناقشة، سنشارك بنشاط في المناقشات الموضوعية في عملية التحضير للقمة. وفي هذا الصدد، نود توجيه الانتباه إلى المنظور الجنساني بوصفه مسألة شاملة.

كما سوف نستضيف خلال شهر آذار/مارس مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، في سينداي باليابان. وسنكون سعداء خلال المؤتمر، بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الزلزال الهائل الذي ضرب شرق اليابان في شهر آذار/مارس ٢٠١١، بما في ذلك مفهوم ”إعادة البناء بشكل أفضل“. ونود أن نطلع عملية القمة العالمية الإنسانية على نتائج المؤتمر.

ومن المقرر خلال عام ٢٠١٥ انعقاد العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، التي تشمل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، خلال شهر تموز/يوليه، ومؤتمر القمة الذي سينعقد خلال شهر أيلول/سبتمبر، وسيعتمد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبطبيعة الحال، المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف العامل كاجتماع للأطراف بشأن تغير المناخ في باريس. وعلينا أن ندرك حقيقة أنه رغم الأهمية الكبيرة لتلك المؤتمرات، فإنه يتعين أن تتواصل عملية التحضير لمؤتمر القمة العالمية للعمل الإنساني بشكل مطرد طيلة عام ٢٠١٥، بغض النظر عن تلك المؤتمرات.

وفي ختام بياني، أود بصدق أن أثني على عمل المنظمات الإنسانية على مساعدتها على إيجاد سبل مساعدة أكثر فعالية، فضلا عن الجهد الذي لا يكل لعمال الإغاثة في الميدان، رغم العديد من الأزمات الإنسانية في العالم.

السيدة ستينر (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يواجه النظام الإنساني تحديات هائلة في مجال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء العالم. والفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الإنسانية آخذة في التزايد، وسوف تستمر في التزايد. ولا يمكننا تحمل عدم مواجهة التحديات

التي نعلم بأنها ستستمر في التزايد. ونحن بحاجة إلى نظام إنساني أكثر ملاءمة للمستقبل.

ويجب أن يتمركز العمل الإنساني المبدئي والفعال في صلب النظام الإنساني العالمي المستقبلي. لكن لا يمكننا الادعاء بالفعالية أو اتباع المبادئ، من دون توفير المساءلة للسكان المتضررين، ومن دون عدم تمكن السكان المتضررين والمحتاجين من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة.

إن القانون الدولي الإنساني يفرض التزامات واضحة على أطراف التراع المسلح بحماية السكان المدنيين. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من ضحايا التراعات المسلحة هم من المدنيين. وتتفق النرويج تماما بأنه تقع على الدولة مسؤولية ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكانها المتضررين. ومع ذلك، إذا كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة، في معالجة الاحتياجات الإنسانية وتوفير الحماية، يجب أن تكون الأطراف الإنسانية الفاعلة في وضع يمكنها من القيام بذلك. وهذا يعني أنه، من أجل إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة الإنسانية، فيجب على الدول وأطراف التراع إتاحة حق الوصول السريع ودون عوائق إلى السكان المتضررين. ولا يجب منع هذا الوصول بشكل تعسفي.

ولا يزال المدنيون يدفعون ثمن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ومما يثير القلق بشكل خاص، استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مما كان له آثار ضارة على السكان المدنيين. ويتمثل الأمر الآخر المثير للقلق في تزايد عدد الاعتداءات على المدارس وتلاميذ المدارس، التي حصلت خلال العام الماضي. ويجب علينا القيام بالمزيد لضمان استمرار توفير التعليم للأطفال في التراعات والأزمات، ويجب علينا بذل المزيد من الجهد لحماية المدارس والجامعات خلال الصراع المسلح. ولغياب التعليم آثار مباشرة وطويلة الأجل على حد سواء. وتوفر المدارس الاستمرارية والسلامة والحماية، وغالبا الغذاء والماء، عندما تنهار المجتمعات. ويقدم التعليم المعرفة والمهارات اللازمة للتصالح وإعادة البناء بشكل أفضل. والتعليم هو محرك للتنمية ولإيجاد سبيل للخروج من العدد غير المسبوق من الأزمات الإنسانية المعقدة. ونأمل أن تشكل المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، أداة فعالة في الجهود المبذولة لمنع استخدام المدارس ومؤسسات التعليم العالي لأغراض عسكرية أثناء الصراع.

ولا يزال المدنيون يتعرضون للعنف الجنسي والجنساني، لا سيما النساء والفتيات. وغالبا ما يقترن ذلك مع الإفلات من العقاب، وعدم وجود خدمات صحية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. ويعد ضمان حقوق النساء والفتيات في الأزمات الإنسانية مهما للعمل الإنساني الفعال.

ولا يجري بشكل متزايد توفير الحماية للمرافق الطبية والعاملين في المجال الصحي في الأزمات والتراعات؛ وغالبا ما يتعرضون في الواقع لهجمات مباشرة. ويساورنا القلق إزاء العواقب الطويلة الأجل المترتبة على السكان المدنيين، وصمود النظم الصحية في البلدان التي تعرضت لهجمات.

وينص القانون الدولي الإنساني على الالتزام بحماية البعثات الطبية. ولا تعود الفجوات إلى غياب المعايير، ولكن إلى عدم تنفيذها والتقيد بها.

وفي الختام، إسمحوا لي أن أؤكد دعم النرويج القوي لإقامة نظام إنساني أكثر شمولا وفعالية وأفضل تجهيزا. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على جهود وإنجازات منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري آموس المنتهية ولايتها. ونرحب علاوة على ذلك بدعوة الأمين العام لتقديم مرشحين جدد لترشيحاتهم، ونتطلع إلى عملية مفتوحة وتنافسية لاختيار الشخص المناسب لواحدة من أهم الوظائف وأكثرها صعوبة في العالم.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه بشأن التقدم المحرز في مجال الأنشطة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة (A/69/96 و A/69/303). كما نود أن نثني على السيدة فاليري آموس، وكيل الأمين العام المنتهية ولايتها، لجهودها من أجل ضمان التنسيق الفعال في تقديم المساعدة الإنسانية.

ما زال العالم يواجه عدداً متزايداً من الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. ومع أن قدرتنا الجماعية على التصدي لتلك التحديات تتزايد أيضاً، فإن الخسائر الكبيرة في الأرواح والأضرار والآثار الطويلة الأمد الناجمة عن الأزمات الإنسانية المختلفة تبقى مدعاة للقلق الشديد. والتنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية والتعاون بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة أمر ضروري. ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقوم بدور أساسي في تحقيق تلك الأهداف وتمكين المجتمع الإنساني من العمل معاً على نحو أفضل.

ولأن طبيعة الأزمات الإنسانية متغيرة، يجب تطوير منظومة المساعدة الإنسانية بشكل مناسب للتكيف والاستجابة للمحتاجين إليها بشكل أفضل. ويجب أن ندرك جميعاً أن المساعدة والمشاركة الإنسانية لا يعنيان الوصول إلى المحتاجين فحسب، بل والاستثمار في السلم والأمن أيضاً. فهناك صلة وطيدة بينهما. ومن هذا المنطلق، نثني على الأمين العام على مبادرته بعقد أول مؤتمر قمة عالمي للعمل الإنساني في اسطنبول في عام ٢٠١٦.

وتركيا تواصل دعم أمانة مؤتمر القمة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على نهج كلي وشامل وجامع في العملية التحضيرية وتطوير ذلك النهج. ونتطلع إلى العمل جنباً إلى جنب مع جميع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وعملية القمة، التي يجري التحضير لها على قدم وساق، تمكن الدول الأعضاء وجميع أصحاب الشأن المعنيين من معالجة المسائل المتعلقة بفعالية المعونة وخدمة المحتاجين والابتكار وإدارة المخاطر، وذلك بهدف تبادل أفضل الممارسات وتوسيع نطاق الشراكات في المجال الإنساني.

إن اعتماد نهج شامل لجهود الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث، وبناء قدرة المجتمعات والمؤسسات وكذلك الاستجابة المبكرة والإنعاش، أمر ضروري. ونحن نرى أن القمة العالمية للعمل الإنساني، إلى جانب الجهود المبذولة لوضع خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ وما بعد إطار عمل هيوغو للحد من مخاطر الكوارث، ستمثل حقبة جديدة في فهمنا وسلوكنا فيما يتعلق بإدارة المخاطر والمساعدة الإنسانية.

وإذ تدخل الأزمة في سوريا عامها الرابع، وتستمر معاناة الشعب السوري، تصبح تداعيات النزاع مدعاة لمزيد من القلق. وحيث أننا لا نزال نأمل في إيجاد حل سياسي طويل الأجل للأزمة في سوريا، ستواصل تركيا تقديم المساعدة الضرورية للشعب السوري، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة. ولا بد أن يعزز المجتمع الدولي دعمه الذي تشتد الحاجة إليه لتلبية احتياجات السوريين وبناء قدرة المجتمعات المضيفة على تحمل الضغوط الهائلة التي تواجهها.

وللأسف، سمعنا مرة أخرى مزاعم لا أساس لها يرددها أحد الوفود. وتلك محاولات عقيمة لصرف الأنظار عن الدمار الهائل والمعاناة الإنسانية بفعل النظام السوري. وما نقوم به من أجل الشعب السوري الشقيق لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح. فذلك يحدث أمام أعين المجتمع الدولي، في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة.

ومنذ بداية الأزمة، صرفت تركيا ما يزيد على ٤,٥ بليون دولار من ميزانيتها الوطنية لصالح السوريين في تركيا حتى الآن.

ومع ذلك، فإن مساعداتنا لحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى مستمرة أيضا، وتغطي منطقة جغرافية واسعة، تشمل أوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والعراق وميانمار. ويشير التقرير العالمي للمساعدة الإنسانية إلى أن تركيا أصبحت ثالث أكبر المانحين الحكوميين في عام ٢٠١٣.

وفي إطار استجابتنا لتفشي وباء الإيبولا مؤخراً، فإننا نهدف إلى مواصلة تقديم المساعدة الثنائية للبلدان الأكثر تضرراً ودعم الاتحاد الأفريقي. وسنعمل أيضاً مع شركائنا خلال رئاستنا لمجموعة الـ ٢٠ من أجل استكشاف آليات مرنة جديدة للاستجابة للطوارئ بغية معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمات المماثلة.

وتركيا تواصل مساهمتها في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، حيث بلغت مساهماتنا ٢,٢٥ مليون دولار منذ إنشاء هذا الصندوق.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بتقرير الأمين العام (A/69/303) ويؤيد ما تضمنه من تحليل وتوصيات.

وسويسرا، أيضاً، تود أن تشكر وكيل الأمين العام، السيدة فاليري آموس، على التزامها بلا كلل في قيادة عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

بداية، تعرب سويسرا عن قلقها العميق إزاء نتائج المفاوضات حول مشروع القرار A/69/L.40، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية الطارئة، الذي ينبغي اعتماده بتوافق الآراء اليوم. ومن دواعي القلق أنه، عاماً بعد عام، وبسبب تعنت بعض الدول الأعضاء، ما زال يتعذر إحراز تقدم على المستوى المعياري بشأن قضايا إنسانية أساسية، مثل الوصول إلى السكان المتضررين والخضوع للمساءلة. ومنظومة المساعدة الإنسانية لم تواجه تحديات أكبر أبداً، إلا أننا غير قادرين على الاستجابة لضرورة إنسانية ملحة، ألا وهي ضرورة الخضوع للمساءلة أمام من تقدم لهم المساعدة.

وسويسرا تود التركيز على أربع نقاط في هذه المناقشة.

أولاً، تلاحظ سويسرا بقلق أن مستوى التمويل للنداءات الإنسانية مستمر في التدني، في حين أن الاحتياجات مستمرة في النمو، مما يؤثر على فعالية المساعدات الإنسانية. وبغية تضييق تلك الفجوة، لا بد لنا من تحسين الوقاية من المخاطر وتطوير شراكات جديدة وتوثيق التعاون بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنمائي والإنساني. وسويسرا تقدر الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتعزيز فعالية منظومة الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، خاصة من حيث القيادة والتنسيق. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحسين الخضوع للمساءلة أمام السكان المتضررين. ووضع أولئك السكان واحتياجاتهم في مركز الأنشطة الإنسانية بطريقة منهجية هو السبيل الوحيد لزيادة فعالية تلك الأنشطة. قد يبدو هذا أمراً بديهياً. ومع ذلك، ففي الممارسة العملية، لا تؤخذ أصوات السكان المتضررين في التخطيط الإنساني والاستجابة في الاعتبار بشكل كافٍ. والعمل الإنساني الفعال يجب أن يأخذ السياق الخاص في الاعتبار أيضاً. وقبل كل شيء، يجب احترام المبادئ الإنسانية متمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال في كل الأوقات. تلك المبادئ المعترف بها عالمياً يجب ألا تكون موضع شك أبداً.

وإلى جانب تعزيز فعالية نظام الاستجابة الإنسانية الدولية، لا بد أن نذكر بأن الدول المتضررة من الأزمة نفسها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تلبية احتياجات سكانها وتقديم المساعدة لهم. وفي الوقت نفسه، فإن التفاعل وتبادلية العمل بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية والقوات المسلحة والقطاع الخاص، باتت لهما أهمية متزايدة. لذلك،

لا بد من تعزيز الشراكات القوية بين تلك الجهات بصورة أكثر منهجية، بغية تعزيز أثر العمل الإنساني على السكان المتضررين.

ثانياً، فيما يتعلق بحماية المستفيدين والوصول إليهم، يقلق سويسرا ذلك الثمن الفادح الذي يدفعه المتضررون بالتزاع، بما في ذلك النازحين. والأمر نفسه ينسحب على العاملين في المجال الإنساني، الذين يتعرضون للهجوم بأعداد غير مسبوقة. ومسؤولية حماية السكان المدنيين تقع على عاتق أطراف التزاع، فضلاً عن حماية العاملين في مجالات المساعدة والإغاثة، بما فيها المجال الطبي. ويجب أن يتمتع هؤلاء الموظفين بحرية الحركة التي يحتاجونها للقيام بواجباتهم. وسويسرا تود أن تذكر بضرورة أن تضمن أطراف التزاع كافة الوصول السريع ودون عوائق إلى السكان المدنيين المحتاجين للمساعدة. وسويسرا تدعم بشكل فعال أيضاً المبادرات الرامية لتحقيق تلك الغاية، مثل نشر دليلين مؤخراً بهدف تحسين قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إلى السكان المتضررين.

ثالثاً، فيما يتعلق بإدارة المخاطر والحد من حالات الاستضعاف، فإننا نشهد حدوث الكوارث الطبيعية بتواتر أكبر. وتتفاقم تلك الكوارث نتيجة مجموعة متنوعة من العوامل العالمية. فتغير المناخ والزيادة السكانية والتوسع العمراني بلا تخطيط وانعدام الأمن المرتبط بالغذاء والماء من شأنه أن يجعل السكان عرضة للمخاطر على نحو متزايد.

وأمام تكرار هذه الأزمات وتزايد شدتها، تمدد النظام الدولي للاستجابة الإنسانية بما يتجاوز قدرته، ولن يمكنه من الآن فصاعداً مواكبة الاحتياجات الملحة للملايين من الأشخاص المستضعفين. والانتقال من نهج إدارة الأزمات إلى نظام قائم على إدارة المخاطر بات مسألة ملحة. فالوقاية تؤتي ثمارها. ولا بد من التركيز على الحد من مواطن الضعف وتعزيز منعة المجتمعات المحلية. وتحقيقاً لذلك، يتعين اتخاذ إجراءات إضافية لمواءمة عمليات التخطيط وتحليل المخاطر بين المساعدة الإنسانية والتنمية، وتحديداً عن طريق التقييم المشترك والموضوعي للبيانات. وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية القمة العالمية للعمل الإنساني فرصاً يجب اغتنامها.

رابعاً، إن العملية المؤدية إلى القمة العالمية للعمل الإنساني، التي من المقرر أن تعقد في اسطنبول في عام ٢٠١٦، هي فرصة فريدة للاستجابة للتحديات التي يواجهها المجتمع الإنساني حالياً وفي المستقبل. وسويسرا تشارك بفعالية في عملية القمة العالمية للعمل الإنساني. ويستضيف بلدي المشاورات العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ونود أن يعقد حوار جوهري حول القضايا التي تغطيها عملية القمة تلك بشكل أكثر انتظاماً على المستوى العالمي، في نيويورك وجنيف بصورة خاصة. وإجراء مناقشات هادئة في جو من الثقة المتبادلة والانفتاح بين مختلف الأطراف المعنية من شأنه أن يسهم في نجاح تلك العملية.

أخيراً، فإن ترجمة تطلعات المناطق المختلفة إلى توصيات ملموسة وإسماع أصوات السكان المتضررين سيكون أمراً أساسياً في قمة اسطنبول. ونأمل أن تمكننا تلك العملية من وضع جدول أعمال واقعي وطموح للعمل الإنساني لما بعد عام ٢٠١٦. كما نأمل أن يكفل الرصد الدقيق إحراز تقدم حقيقي. وسويسرا تؤكد أنها ستبذل قصارى جهدها لدعم نجاح مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.

السيد ليون غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تعرب كوبا عن تقديرها لعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الدعم الإنساني وتدعو إلى تعزيزها.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً دعمه غير المشروط للجهود البطولية للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. إنه ضحية واحدة من أطول الأزمات الإنسانية التي تواجهها المنظمة أمداً، الأمر

الذي يتطلب اهتماماً خاصاً في هذه المناقشة. ولا بد من مضاعفة الجهود لوضع حد للإجحاف الذي يرتكب ضد هذا الشعب وإيجاد حل لقضية فلسطين بجميع جوانبها، بما في ذلك إيجاد حل عادل للوضع الصعب للاجئين الفلسطينيين.

وكوبا تؤكد مجدداً تضامنها مع الشعب الفلسطيني، ودعمها الحازم والقوي لكل الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاعتراف بالدولة الفلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحقها في أن تصبح عضواً كاملاً في الأمم المتحدة. والمجزرة الأخيرة التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تسببت في وفاة أكثر من ٠٠٠ ٢ فلسطيني، غالبيتهم من الأطفال والنساء وكبار السن، وأسفرت عن إصابة أكثر من ٠٠٠ ١١ آخرين، أصيب عدد كبير منهم بحالات عجز دائم، فضلاً عن النزوح القسري لأكثر من ثلث السكان. كما أن تدمير أكثر من ٠٠٠ ٥ بيت والبنية التحتية المدنية وشبكات الخدمات الأساسية أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الصعبة بالفعل في غزة نتيجة للحصار غير المشروع وما أدى إليه من نقص في جميع أنواع البضائع.

وكوبا تطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية، والرفع الفوري وغير المشروط والكامل للحصار القاسي على غزة، فضلاً عن فتح نقاط التفتيش الحدودية من أجل السماح بالوصول الحر والدائم للمساعدات الإنسانية، وتوفير البضائع الأساسية وتيسير حركة السكان داخل وخارج غزة. وإننا ننظر ببالغ القلق إلى الزيادة الكبيرة في عدد الأسر التي تواجه انعدام الأمن الغذائي – من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. وبتقسيم النسبة على المناطق، فقد واجه ٥٧ في المائة من الأسر في غزة و ١٧ في المائة في الضفة الغربية انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٣. وبالقيم المطلقة، يترجم ذلك إلى معاناة ١,٥ مليون فلسطيني من انعدام الأمن الغذائي.

وكوبا تؤيد تماماً المبادرة الفلسطينية لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في تقرير المصير في دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها في القدس الشرقية.

إن بناء المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها يلقي ظلالاً من الشك فيما يتعلق بجدية إسرائيل بشأن مفاوضات السلام ويعرض العملية الفعلية للخطر. وعملياً، فإن تلك السياسات تحول دون وجود دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وإمكانية إيجاد حل عادل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. وكوبا تدين تلك السياسات والممارسات التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273)، ونطالب بإنهاء كل تلك الممارسات غير القانونية فوراً.

وينبغي تقديم المساعدة الإنسانية بالتعاون الكامل من جانب الحكومة المعنية. وفي هذا الصدد، من المهم احترام سيادة سوريا والعمل مع حكومة الجمهورية العربية السورية كي لا تصبح المساعدات الإنسانية سلاحاً سياسياً ضد الحكومة السورية.

والأمم المتحدة ملزمة باحترام المبادئ التي تنظم المساعدة الإنسانية لضحايا النزاعات وحالات الطوارئ الإنسانية. وضحايا تلك النزاعات على ثقة في قدرة المنظمة، التي تراكمت لديها الخبرات في هذا المجال. واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني أمر أساسي لتقديم

المساعدة إلى من يحتاجون إليها. ولكن الحل النهائي يتمثل في إنهاء النزاعات، التي تشكل في التحليل النهائي لب المشكلة. وكوبا ستواصل العمل لتحقيق تلك الغاية، جنباً إلى جنب مع غيرها من الدول الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للقرار ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة كريستنسن (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): للسنة الثالثة على التوالي، شهدت الفلبين كارثة مرتبطة بالمناخ كان لها أثر مدمر على حياة السكان والمناطق المتضررة. ولحسن الحظ، فإن الإعصار الأخير الذي ضرب الفلبين لم يفعل بحياة السكان المتضررين ما فعله الإعصاران السابقان من دمار وخراب، ويرجع الفضل في ذلك وإلى حد كبير لجهود السلطات الوطنية والمحلية، وإخلاء أكثر من مليون شخص قبل وصول الإعصار هاغوبيت إلى اليابسة وصلابة شعب الفلبين. وبالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن قوة العاصفة، بما في ذلك تقديرات تشير إلى تضرر ٣٠ إلى ٦٠ في المائة من المساكن الواقعة بالقرب من مسار العاصفة في سامار الشرقية، تسبب هاغوبيت البطيء الحركة في فيضانات كبيرة وبعض الانهيارات الأرضية، ما أدى إلى تفاقم الوضع، وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية والمحاصيل وسبل العيش.

وكما يبدو جلياً من أثر تلك الكوارث على الفلبين، التي تكبدت خسائر بلغت ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل عام منذ ٢٠٠٨، فإن أثر الكوارث على البلدان الفقيرة والبلدان المتوسطة الدخل السريعة النمو يكون شديداً بشكل غير متناسب. ووفقاً لتقرير الأمين العام (A/69/303)، تجاوزت الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالكوارث ١٠٠ بليون دولار للعام الرابع على التوالي.

وبالنظر لتواتر تلك الكوارث المتصلة بالمناخ وحدتها وآثارها المدمرة، من الضروري أن تكون جهود التكيف مع تغير المناخ والجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث متصلة اتصالا وثيقا. وذلك يتطلب إدماج تلك الاعتبارات بصورة منسقة وشاملة في التخطيط والاستثمار الخاص والعام، وفي البرامج الإنسانية والإنمائية لجميع القطاعات. كما يتطلب منح الأولوية لإدارة خطر الكوارث واستراتيجيات المواجهة من أجل المجتمعات المحلية المتأثرة نفسها، وزيادة جهود التوعية العامة والتثقيف فيما يتعلق بمخاطر الكوارث والمناخ.

ويعمل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالشراكة مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الأعضاء في الاتحاد التي يبلغ عددها ١٨٩ جمعية، وهو يدعمها في الاضطلاع بدورها باعتبارها جهات تساعد السلطات العامة في بلدانها. وفي ذلك الصدد، يعمل الاتحاد الدولي مع الجمعيات الوطنية لبناء القدرة على الصمود بتعزيز تأهب المجتمعات المحلية وقدراتها على تحسين مواجهة الكوارث والتعافي منها وتعزيز الإجراءات التي تخفف من حدة الآثار السلبية للمخاطر وبحماية المكاسب الإنمائية من آثار الكوارث.

ومنذ افتتاح الدور التاسعة والستين للجمعية العامة، منحت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الأولوية للعمل بشأن مكافحة مرض فيروس إيبولا في العديد من الجلسات، بما في ذلك جلسات مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويشعر الاتحاد الدولي بالامتنان لقيادة البلدان المتأثرة، ولا سيما للموظفين الوطنيين والمتطوعين الذين يكافحون من أجل وقف انتشار تفشي إيبولا. كما نشعر بالامتنان لجميع البلدان التي دأبت على دعم تلك الجهود

بتقديم الموارد المالية والبشرية واللوجستية، وأيضا للأمين العام ومبعوثيه، بما في ذلك فريق بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، على جهودهم الدؤوبة ودعمهم.

وما فتئ الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية الأعضاء فيه يواجهان هذه الحالة الطارئة من البداية، بل وقبل أن يصبح واضحا حجم الأزمة وآثارها على المنطقة بأكملها وخارجها. وإذ نقر بأن فيروس إيبولا أزمة عالمية معقدة، علينا جميعا العمل معا في مسعى منسق ومتزايد ومستمر. ويلزم أن نتحلى باليقظة والمثابرة والجاهزية لمواجهة التحديات الجديدة حينما تنشأ.

وبغية دحر فيروس إيبولا، نحن بحاجة بصورة متزامنة إلى تثقيف المجتمعات المحلية وعزل المرضي ومعالجتهم وتتبع مخالطي المصابين ورصدهم وتقديم الدعم النفسي ودفن الموتى بسبب المرض بطريقة مأمونة وبكل احترام. ونحن بحاجة إلى الوصول إلى المدن والقرى النائية وشرح كيفية انتقال الفيروس وإقناع الناس بتغيير أنماط سلوكهم التي تسهم في انتشار المرض ووقف الشعور بالخوف والمفاهيم الخاطئة والوصم. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا نتجاهل آثار الأزمة على تقديم الخدمات الضرورية الشاملة والأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للمجتمعات المحلية بأكملها.

وفي المدى الطويل، من الأهمية الحيوية بمكان أن نتعلم الدروس ونستثمر في نظم الرعاية الصحية للبلدان المتأثرة. وأدى الوباء إلى زيادة ضعف النظم الصحية الضعيفة بالفعل التي تحظى بموارد محدودة لمواصلة تقديم الخدمات الصحية الضرورية بغية مواجهة الأمراض والضغوط الأخرى. وعلى نحو ما أبرزته الأمم المتحدة، بالرغم من أننا نركز بشدة على التهديد الماثل، ليس من السابق لأوانه الشروع في مساعدة البلدان المتأثرة على التعافي.

وأخيرا، إذ تستعد الجمعية العامة للمرحلة النهائية لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإذ نعد لعقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث المقرر عقده في سينادي، باليابان، والانخراط في مؤتمر القمة الإنساني العالمي، ظل تركيزنا الرئيسي في جميع هذه العمليات منصبا على العمل مع الدول الأعضاء والشركاء لاعتماد سياسات وتوصيات تعزز المجتمعات المحلية بجعلها أكثر قدرة على الصمود وتزويدها بالقدرات على مقاومة الصدمات وإدارة الأخطار والتعافي من الكوارث وحالات الطوارئ. وحتى الآن ظلت تلك القدرات مفقودة في الفجوة بين جدولي أعمال العمل الإنساني والتنمية.

وإذ ننخرط في تلك العمليات، فإن المنبر الرئيسي الذي يمكن من خلاله للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الانخراط بصورة جماعية مع الدول والاتفاق على برامج والتزامات مشتركة لا يزال هو المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وسيعقد مؤتمرنا الدولي الثاني والثلاثون في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونحن نتطلع إلى العمل مع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف للتحضير للمؤتمر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٤٥/٦، الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد شبوري (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): إن تحسن آليات التنسيق ووضع المبادئ التوجيهية واعتماد التكنولوجيا الجديدة على مر الأعوام جعلت من السهل لقطاع العمل الإنساني تحسين تلبية احتياجات الفئات الضعيفة وتطلعاتها. ففي الأعوام الأخيرة، ما فتئ أيضا يجدد التأكيد بصورة متكررة على ضرورة إعلاء شأن الكرامة الإنسانية في جميع الظروف وفي مختلف المحافل ومن خلال

اعتماد الصكوك القانونية الدولية الرئيسية والمصادقة عليها، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك، وبالرغم من إحراز ذلك التقدم، فإن المستقبل قاتم بصورة باعثة على اليأس من وجهة نظر المدنيين المتضررين بالنزاعات المسلحة. ففي عام ٢٠١٤، كانت هناك أعداد قياسية للأشخاص المشردين من جراء النزاعات وغيرها من أشكال العنف المسلح، تجاوزت حسب التقارير ٥٠ مليون شخص للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من أن تمويل العمل الإنساني الشامل ازداد بقدر كبير، فإن الفجوة بين الموارد والاحتياجات اتسعت بصورة أكبر. وفي الوقت نفسه، يحول تعذر إمكانية الوصول – بصرف النظر عن أسبابه – دون تقديم أبسط المساعدات والحماية الإنسانية الأساسية إلى الملايين من الأشخاص في كثير من الأحيان.

وتستمر العديد من النزاعات المسلحة لسنوات، وفي بعض الأحيان لعقود، في حين تندلع نزاعات أخرى تنطوي على انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، مثل الهجمات العشوائية والهجمات المباشرة على المدنيين، بما في ذلك العاملون في تقديم الرعاية الصحية، والتدمير الهائل للبنية الأساسية وسبل كسب الرزق. وذلك يؤدي إلى هروب العمال المهرة والفقر المدقع وضعف فرص تحقيق التعافي المستدام. ولعكس تلك الاتجاهات، على الدول واجب في تحسين منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي تحسين تقديم الحماية والمساعدة للمحاصرين في النزاعات المسلحة وأعمال العنف. ولا تهتم الجهات الإنسانية الفاعلة سوى بالمهمة الأخيرة، ولا يمكنها سوى الاضطلاع بدور مساعد في ذلك الصدد.

وتحظى اللجنة الدولية للصليب الأحمر بولاية للعمل من أجل التطبيق الصادق للقانون الإنساني الدولي. وتحقيقا لتلك الغاية، تنخرط اللجنة باستمرار في مناقشات سرية مع جميع الأطراف. والغرض من المناقشات ليس تأمين قبول وجود اللجنة القائم على أساس الثقة فحسب، بل أيضا احترام قواعد القانون الدولي الإنساني.

ومع أن المسؤولية عن الامتثال للقانون الإنساني الدولي تقع بالدرجة الأولى على عاتق أطراف النزاع، فإن جميع الدول تضطلع بدور في ذلك الصدد. وأحد طرق القيام بذلك العمل هو استكشاف سبل جديدة لإنشاء آليات جديدة للامتثال، وهو موضوع هام مدرج في جدول أعمال المؤتمر الدولي المقبل للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المقرر عقده في نهاية عام ٢٠١٥ في جنيف. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن على الدول إبداء التزامها السياسي، وعلى وجه الخصوص بإدماج القواعد الإنسانية في القوانين المحلية وتدريب قواتها المسلحة وغيرها من الجهات التي قد تستدعى لممارسة السلطة في حالة نشوب النزاع المسلح. كما تشير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الالتزام القانوني الذي قطعته جميع الدول، حينما صادقت على اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، باحترام الاتفاقيات وضمان مراعاتها.

ويتطلب تقديم استجابة كافية لحجم وتعقيد الاحتياجات الإنسانية الناشئة من النزاعات المعاصرة تقديم استجابة كلية ومشاركة فعالة لنطاق واسع من الجهات الفاعلة. واللجنة الدولية للصليب الأحمر ملتزمة بالانخراط مع جميع الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية التي تساعد بهمة وفعالية في تحسين حياة الأشخاص المتضررين من النزاعات. وليس الهدف أن تعمل جميع الجهات الإنسانية الفعالة بالطريقة نفسها، ولكن بدلا من ذلك الاستفادة من أوجه قوتها الفردية مع الاحترام الكامل للولايات والخبرة الخاصة بكل واحدة من هذه الجهات.

وبالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن أفضل عامل يساعد على تقديم استجابة إنسانية هو مواصلة عمليات التنسيق الإنساني المتميزة بحيث تعمل الأطراف الفاعلة جنبا

إلى جنب بروح التكامل والمسؤولية الجماعية. ونرى القيمة المضافة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في شبكتها الفريدة للجهات العالمية والمحلية الإنسانية الفاعلة التي تعمل وفقا لتلك المبادئ، مع إمكانية الوصول إلى الأشخاص الضعفاء والمحتاجين للحماية والمساعدة، سواء كان ذلك نتيجة للتراع المسلح أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من الأسباب.

وبخبرتها الواسعة النطاق التي تشمل جميع مجالات العمل الإنساني تقريبا، تسعى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لتحسين آليات التنسيق الخاصة بها. ونحن نتطلع إلى الإبلاغ بالمزيد من التفصيل عن التقدم المحرز في ذلك الصدد في المؤتمر الدولي الذي سيعقد في نهاية عام ٢٠١٥.

ولا يكتسب تنسيق العمل الإنساني قيمة إلا حينما يترجم إلى توفير الحماية الفعالة وتقديم المساعدة على أرض الواقع. وذلك بدوره يعني أنه يجب أن يحظى العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية بإمكانية الوصول إلى الأشخاص في مناطق التراعات وبالتمكن من الانخراط مع جميع الأطراف المتحاربة. وللأسف، فإن ذلك أمر يزداد صعوبة بصورة مطردة. فقد شهدت الأعوام الأخيرة تغييرات هائلة في طريقة خوض التراعات، مع الازدياد الدائم للأخطار على جميع الموظفين الإنسانيين المنتشرين في الميدان، سواء كانوا من منظومة الأمم المتحدة أو حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية.

وينطبق الأمر نفسه على العاملين في مجال الرعاية الصحية. فخلال مدة العامين والنصف الماضية، سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقوع ٢٤٠٠ حادث عنف ضد العاملين في مجال تقديم الرعاية الصحية ومرافقها في ٢٣ بلدا في جميع أرجاء العالم. وتلك الأرقام غنية عن البيان. ونشعر بالتشجيع إذ نرى أن هناك دعما واسعا لتلك القضية وأن خطوات تتخذ على عدد من الجبهات لتحسين الحالة.

إن الموظفين الإنسانيين يدركون جيدا أن العمل في أوضاع التراع ذو طابع خطر أصلا وسينطوي دائما على بعض المخاطر المتعلقة بالأمان. ولكن من غير المقبول أن يُستهدفوا عمدا على يد من يسعون إلى تحقيق ميزة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية. فتلك الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي. وعلينا بذل كل ما في وسعنا لمنع ارتكابها.

وبالنسبة للدول، يشمل ذلك واجب إجراء التحقيق وتقديم المشتبه بارتكابهم لهذه الأعمال إلى العدالة. كما أن على الدول أن تسعى لتجنب طمس الخط الفاصل بين المبادرات السياسية والعسكرية، من ناحية، والعمل الإنساني، من الناحية الأخرى.

أما بالنسبة للمنظمات الإنسانية، فلا يوجد نهج واحد يناسب جميع الحالات نحو إدارة المخاطر الأمنية. فبعضها يركز على توفير الحماية المادية إلى جانب الحراس المسلحين، أو يحاول العمل من مسافة مأمونة باستخدام الموظفين المحليين أو المتعاقدين الخاصين أو الشركاء المحليين بغية تنفيذ برامجها. أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من جانبها، فقد لجأت، في حالات استثنائية معينة، إلى اتخاذ بعض تلك التدابير. ولكنها تولي تركيز أكبر بكثير على قبول اللجنة من جميع الجوانب باعتباره وسيلة لضمان أمان موظفيها. ونحن نرى أنه لا يمكن لأي قدر من التكنولوجيا الحديثة أو ما يسمى بالاستشعار عن بعد أن يحل محل الاتصال المباشر والمستمر مع المستفيدين وحاملي الأسلحة والسلطات التي تسيطر على المناطق التي نعمل فيها. فذلك القرب من المجتمعات المحلية المتأثرة يتيح لنا تفهم احتياجات السكان وتطلعاتهم ورفاههم المادي والنفسي، فضلا عن أسباب وآثار أية مشاكل للحماية قد تطل برأسها.

ويمكننا الاتصال الوثيق مع جميع القوى المسلحة ذات الصلة والجماعات المسلحة المنظمة من إقامة حوار سري، من خلاله يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر لفت انتباه هذه

القوى والجماعات إلى المسائل الإنسانية ودعوتها إلى اتخاذ تدابير تصحيحية.

وتتقيد الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالمبادئ الأساسية للحركة وهي الشركاء الرئيسيون للجنة الدولية للصليب الأحمر. فمتطوعو هذه الجمعيات هم في أغلب الأحيان أوائل من يصلون إلى الميدان، ولدينا أدلة يومية على تفانيهم المميز وشجاعتهم في إدارة مهمتهم الإنسانية. ونظرا للقدرات التشغيلية الفريدة للجمعيات الوطنية، فإنها غالبا ما تكون الشركاء المفضلين لوكالات الأمم المتحدة أيضا، لا سيما في أوضاع الاستقطاب حيث تعاني وكالات الأمم المتحدة في العمل بحرية بسبب عدم القبول وانعدام الأمن.

وترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بذلك التعاون حينما يمكن من المساعدة في إيصال الإغاثة التي تمس الحاجة إليها، ولكنها تؤكد على أهمية عدم تحميل الجمعيات الوطنية فوق قدراتها وطاقتها، وقبل كل شيء، عدم تقويض قبولها باعتبارها منظمات محايدة. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من تصميم تعاون الجمعيات الوطنية بحيث يتجنب إعطاء الانطباع بأنها تعمل تحت سلطة وكالات الأمم المتحدة. كما أن على الحكومات أن تمنح الجمعيات الوطنية الاستقلال الوافي لتمكينها من الاضطلاع بمهمتها الإنسانية وفقا للمبادئ الأساسية.

إن الافتراض الأساسي بأن الأطراف الفاعلة الإنسانية التي تتمسك بالمبادئ الإنسانية ستمنح إمكانية الوصول يتعرض للتحدي على نحو متزايد على العديد من الجبهات. فبعض الحكومات تعتبر العمل الإنساني تهديدا لسيادتها، بالرغم من كون القانون الإنساني القائم يقيم توازنا بين شواغل السيادة وضرورات تقديم المساعدات الإنسانية.

وعلى نحو مماثل، يخامر بعض الجهات من غير الدول شعور بأن لدى المنظمات الإنسانية جدول أعمال سياسيا أو عسكريا. وعدد كبير منها يتشكك في شرعية مبادئنا الإنسانية أو في النهج الذي ينبغي أن يدعم عملنا. وفي جميع تلك الحالات، تشمل النتائج وضع عوائق أمام القبول وإمكانية الوصول، سواء كانت في شكل منع إصدار التأشيرات وغيرها من العقبات الإدارية وإفشال محاولات الاتصال مع القادة الذين يتمتعون بسلطة صنع القرار، وحالات الرفض الصريح للسماح للعمل الإنساني المستقل بالمضي قدما، أو حتى التهديدات وأعمال العنف ضد موظفينا. ولأن آثار كل ذلك وخيمة على من يعتمدون على الإغاثة الإنسانية، من الضروري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده للتوصل إلى توافق آراء سياسي جديد على مساندة العمل الإنساني غير السياسي الطابع.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن تعزز القمة العالمية المقبلة للعمل الإنساني الحوار وتؤدي إلى إحراز تقدم ملموس. وينبغي ألا تركز القمة حصريا على المسائل الفنية والهامشية، بل بدلا عن ذلك أن تركز على العوامل الرئيسية التي تؤثر على التآكل الحالي للمسعى الإنساني. واللجنة الدولية للصليب الأحمر على استعداد للاضطلاع بدور فعال في المناقشات الرامية إلى إيضاح غرض العمل الإنساني في المستقبل وأهميته.

في العام الماضي احتفلنا بالذكرى السنوية المائة والخمسين لإنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر وإنشاء الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية المائة والخمسين لاتفاقية جنيف الأصلية، التي اعتمدت لتحسين حالة المرضى والمصابين في الحرب. ونظرا لتطور طابع النزاع المسلح، فقد ألهمت الأجيال اللاحقة مواصلة تطوير القانون الإنساني وحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم. ونحن اليوم نتحمل مسؤولية مشتركة عن حمل تلك الراية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا للمتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٦٩ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج).

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/69/L.33 و A/69/l.37 و A/69/l.40.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/69/l.40، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي للآثار المالية المترتبة في الميزانية بالنيابة عن الأمين العام، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

بموجب الفقرة ٥٣ من مشروع القرار A/69/l.40، ترحب الجمعية بمبادرة الأمين العام لعقد القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني في اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٦ بهدف تبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لتحسين تنسيق الاستجابة في الحالات الإنسانية وتعزيز قدراتها وفعاليتها. وتطلب إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يكفل اتباع عملية تحضيرية شفافة تشاورية تشمل الجميع. وتشجع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة على المشاركة والإسهام في عمليات مؤتمر القمة والنتائج التي يتوصل إليها، وأيضا تشجع الأمين العام على أن يواصل إشراك الدول الأعضاء في عمليات القمة ونتائجها.

وعملا بالطلب الوارد في الفقرة ٥٣، من المقرر أن تُعقد القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦ في اسطنبول. ومن المعلوم أنه لا يزال يتعين تحديد جميع المسائل المتصلة بمؤتمر القمة، بما في ذلك مواعيده وشكله وتنظيمه ونطاقه. وبناء على ذلك، ولعدم وجود طرائق مطروحة لمؤتمر القمة، لن يتسنى في الوقت الحاضر تقدير ما سيترتب على الاحتياجات اللازمة للجلسات والوثائق من آثار محتملة من حيث التكلفة. وحالما يتخذ قرار بشأن طرائق مؤتمر القمة وشكله وتنظيمه، سيقدم الأمين العام تكاليف تلك الاحتياجات وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعليه، لن يترتب على اعتماد مشروع القرار A/69/l.40 أي آثار مالية في إطار الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/69/L.33 المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/69/L.33: أرمينيا، أوروغواي، أوكرانيا، تركيا، سان مارينو، غواتيمالا، كوستاريكا، منغوليا، هندوراس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.33؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.33 (القرار ٦٩/١٣٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.37، المعنون ”الذكرى السنوية العشرون لاشتراك المتطوعين ’ذوي الخوذ البيض‘ في الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/69/L.37: أندورا،

أوكرانيا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجمهورية الدومينيكية، سان مارينو، سلوفينيا، صربيا، غواتيمالا، لكسمبرغ، هولندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.37؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.37 (القرار ٦٩/١٣٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.40، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/69/L.40: إسرائيل، أندورا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جورجيا، الدانمرك، سان مارينو، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كوستاريكا، المكسيك، موناكو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.40؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.40 (القرار ٦٩/١٣٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سنغافورة بشأن نقطة نظام.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تود سنغافورة أن تثير نقطة نظام باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا فيما يتعلق بمسألة ترتيب المتكلمين في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

لقد نظرت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١ من مرفق القرار ٦٥/٢٧٦، بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي في أعمال الأمم المتحدة، والتي تنص على أنه، ”يجوز لممثلي الاتحاد الأوروبي، وفقا لهذا القرار ولأغراض عرض المواقف التي يتفق عليها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ما يلي: المشاركة، بناء على دعوة توجه إليهم، في المناقشة العامة للجمعية العامة، وفقا للترتيب المتبع فيما يتعلق بمشاركة المراقبين ومستوى المشاركة“.

ولذلك، تماشيا مع نص وروح القرار ٦٥/٢٧٦، ترى الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الدول أنه ينبغي لوفد الاتحاد الأوروبي المراقب، بصفته مراقبا، أن يتكرم بالتكلم بعد جميع المجموعات الإقليمية والرئيسية التي تمثلها دول، ما لم يكن الاتحاد الأوروبي ممثلا أيضا بدولة عضو.

وذلك هو التطبيق الرئيسي للقرار ٦٥/٢٧٦. وبالتالي، تطلب رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تتكلم أي دولة من الدول الأعضاء فيها، عندما تكون تتكلم بالنيابة عن المجموعة، قبل الاتحاد الأوروبي إذا كان ممثلا بوفد الاتحاد الأوروبي المراقب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أبلغتني الأمانة العامة بأن قائمة المتكلمين قد أعدت وفقا للقرار ٦٥/٢٧٦ ومذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/65/856.

تحيط الجمعية العامة بالبيان الذي أدلى به ممثل سنغافورة.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٩ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (ج).

البند ٣١ من جدول الأعمال

دور الماس في تأجيج النزاع

مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للصين تحيل بها تقرير عملية كيمبرلي (A/69/622)

مشروع القرار (A/69/L.39)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين لعرض مشروع القرار A/69/L.39.

السيد وي تشوانجونغ (الصين) (تكلم بالصينية): عملا بالفقرتين ٣٢ و ٣٣ من القرار ١٢٨/٦٨، وبصفتي رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٤، أود أن أعرض على الدورة الحالية للجمعية العامة التقرير (A/69/622، المرفق) عن تنفيذ عملية كيمبرلي، وأن أعرض، باسم العملية، مشروع القرار A/69/L.39، المعنون ”دور الماس في تأجيج الصراع: قطع الصلة بين التعامل غير المشروع في الماس الخام والنزاعات المسلحة كمساهمة في منع وقوع النزاعات وتسويتها“.

وأعدت الصين مشروع القرار وقدمته. ويضم مقدمو مشروع القرار الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أنغولا، أوروغوي، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل،البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تايلند، الجمهورية التشيكية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سويسرا، السويد، الصين، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان. وأشكر المشاركين في تقديم مشروع القرار A/69/L.39 على دعمهم. كما أشكر جميع الأطراف على مشاركتها في المشاورات وعلى جهودها.

إن الصياغة ذات الصلة في مشروع القرار مأخوذة من البيان الذي اعتمده جميع الأعضاء بتوافق الآراء في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي المعقود في غوانغزو، الصين، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الوفود على إسهاماتها المهنية والبناءة في المفاوضات على مشروع القرار، وعلى التوصل إلى توافق في الآراء. وأتطلع إلى اعتماد مشروع القرار.

وأود أن أشير إلى أن مشروع القرار هو نص توافقي، وكما هي الممارسة المتبعة، تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء بعد أن يعرضه الرئيس الحالي في كل سنة. ولذلك، فإنني أعرض مشروع القرار هذا كما ينص القرار ١٢٨/٦٨. وباسم الصين، يشرفني أن أكون رئيس عملية كيمبرلي لهذا العام.

في عام ٢٠٠٢، أعاد وزراء ورؤساء وفود من ٣٧ بلدا تأكيد التزامهم بالمراقبة الفعالة لتجارة الماس الخام. ومنذ إنشاء النظام الدولي لإصدار شهادات المنشأ للماس الخام، فقد شمل ٥٤ مشاركا يمثلون ٨١ بلدا، بما في ذلك الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثلهم المفوضية الأوروبية.

وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نرى مشاركة غرينلاند من خلال الاتحاد الأوروبي في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. وإلى جانب الدول الأعضاء الذين يمثلون الحكومات الوطنية، فقد أظهر المجتمع المدني أيضا اهتماما كبيرا بعملية كيمبرلي وشارك فيها. وعلاوة على ذلك، تلقت عملية كيمبرلي مساهمات هامة من ممثلين للصناعة من قبيل المجلس العالمي للماس ورابطة منتجي الماس الأفارقة، فضلا عن مبادرة تطوير قطاع الماس. وتقع على عاتق عملية كيمبرلي مسؤوليات هائلة، إذ إن للنظام أثرا هاما ليس على استقرار وسبل كسب العيش الناس والتنمية الاقتصادية في مناطق إنتاج الماس الشاسعة فحسب، ولكن على سبل عيش الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

ويقر مشروع القرار بالتقدم الذي أحرزته عملية كيمبرلي في المجالات التالية: تعزيز تنفيذ نظام استعراض الأقران، وزيادة شفافية الإحصاءات ودقتها، وتشجيع البحوث في مجال إمكانية اقتفاء أثر الماس، وتشجيع انضمام الجميع إلى العملية عن طريق توسيع نطاق مشاركة الحكومات وأوساط الصناعة والمجتمع المدني في عملية كيمبرلي، وتعزيز تولي المشاركين والمراقبين زمام الأمور، وتحسين تدفق المعلومات والاتصالات، وتعزيز قدرة العملية على التصدي للتحديات المستجدة.

ويعرب مشروع القرار عن التقدير للصين وغينيا وأستراليا وغيانا لاستقبالها زيارات استعراض في عام ٢٠١٤، ويرحب بالتزام تلك البلدان بالسماح باستعراض نظم إصدار الشهادات لديها وتحسينها باستمرار، ويهيب بجميع المشاركين توجيه دعوات لزيارات الاستعراض واستقبال هذه الزيارات وفقا لنظام استعراض الأقران الخاص بعملية كيمبرلي.

ويحيط مشروع القرار علما بقرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤) الذي ينهي العمل بالتدابير الواردة في القرار ١٦٤٣ (٢٠٠٥) القاضية بمنع أي دولة من استيراد الماس الخام من كوت ديفوار. ويلاحظ أيضا أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي قد قبل، في بيانه الختامي لعام ٢٠١٤، دعوة من كوت ديفوار لاستضافة زيارة استعراضية في أوائل عام ٢٠١٥، تماشيا مع التوقيت والالتزامات الواردة في القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). كما يشجع كوت ديفوار على الاستمرار في تنفيذ توصيات تقرير البعثة الاستعراضية واستراتيجيتها للانتقال وخطة عملها لما بعد فترة الحظر. ويشجع مشروع القرار أصدقاء كوت ديفوار على مواصلة تقديم الدعم إليها في تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، وكذلك في مواصلة مشاركتها في أنشطة التعاون وإنفاذ القانون على الصعيد الإقليمي وفقا لما ينص عليه القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). كما يشجع مشروع القرار عملية كيمبرلي على مواصلة التعاون بنشاط مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بكوت ديفوار المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٨٤ (٢٠٠٥)، ومع كوت ديفوار، بهدف استئناف تجارة الماس الخام المنتج في كوت ديفوار.

ويرحب مشروع القرار بمبادرة المشاركين في عملية كيمبرلي في غرب أفريقيا لتعزيز تعاونهم في جهود التنفيذ وتنسيق السياسات بشأن عملية كيمبرلي من خلال الأخذ بنهج إقليمي لمنطقة نهر مانو، ويشجع بلدان منطقة نهر مانو والفريق التقني ومشروع حقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي والشركاء المنفذين الآخرين على مواصلة عملهم.

ويشير مشروع القرار إلى أن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي أكد مجددا على قراره الإداري بشأن كفالة عدم وصول الماس من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المعاملات التجارية المشروعة، على نحو ما وافق عليه الإجراء الخطي في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وأشاد الاجتماع بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ خطة عملها وخريطة طريقها لمعالجة المسائل المتعلقة بعدم الامتثال للمتطلبات الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتعزيز نظام الرقابة الداخلية. كما يشجع مشروع القرار جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) والمجتمع الدولي والبلدان المجاورة، بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال لنظام إصدار شهادات المنشأ.

ويشير مشروع القرار إلى قرار الاجتماع العام المتعلق بمشاركة جمهورية فنزويلا البوليفارية في عملية كيمبرلي، ويرحب بالجهود الخاصة التي تبذلها الصين، بصفتها رئيس عملية كيمبرلي، فيما يتعلق بتلك المسألة ويدعو جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى مواصلة جهودها نحو الاندماج الكامل في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ باتخاذ الخطوات

الواردة في البلاغ الصادر عن عملية كيمبرلي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

كما يشير مشروع القرار إلى التزام عملية كيمبرلي بمواصلة الحوار بشأن آلية صنع القرارات وبشأن تعريف ماس تمويل النزاعات، وفقا للبيان الختامي للاجتماع العام المعقود في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويقر مشروع القرار أيضا بأن الاجتماع العام لعملية كيمبرلي اعتمد تعديلات للقرار الإداري بشأن مشاركة المراقبين في أعمال العملية، مع إيضاح طابع مشاركة ممثليهم في المناسبات و/أو الأنشطة التي تنظمها العملية.

وعلاوة على ذلك، من دواعي الأسف أن أشير إلى أننا، في الاجتماع العام لهذا العام، عجزنا عن انتخاب نائب لرئيس عملية كيمبرلي في عام ٢٠١٥. وكان لدينا مرشحان هما، تحديدا، الإمارات العربية المتحدة وأستراليا، ولكن الاجتماع العام لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن البلد الذي سيتولى منصب نائب الرئيس. ولذلك، سيواصل رئيس العملية المشاورات بشأن هذه المسألة.

وفيما يتعلق بتطور عملية كيمبرلي في المستقبل، ننوه إلى أنه ما فتئت تغييرات تجرى منذ إنشاء العملية، في عام ٢٠٠٣، لا سيما من جانب بعض المشاركين من أوساط صناعة الماس ومنظمات المجتمع المدني. ونحن راغبون في التمسك بمبدأ توافق الآراء لكي تتمكن العملية من الاستمرار والنمو وتكون قادرة على التصدي للتحديات الهائلة في المستقبل.

وأود أن أشكر جمهورية جنوب أفريقيا على جميع إسهاماتها في عملية كيمبرلي. فقد عقد الاجتماع الأول للعملية في جنوب أفريقيا، واحتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة للعملية هناك هذا العام. وخلفت جنوب أفريقيا انطباعا قويا لدى جميع المشاركين في العملية. وفي ذلك الصدد، أود على وجه الخصوص أن أشكر السفير نهلابو ممثل جنوب أفريقيا، الرئيس السابق، وهو ليس غريبا على العديد من الأشخاص في هذه المؤسسة. كما أود أن أهنئ أنغولا على انتخابها رئيسا للعملية في عام ٢٠١٥، وأتطلع إلى أن أرى تحقيق المزيد من إنجازات العملية في ظل قيادة أنغولا، وهي منتج رئيسي للماس.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أشكر جميع الدول التي أيدت مشروع القرار وأطلب إلى الجمعية أن تحيط علما بالتقرير السنوي عن نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وتعتمد مشروع النص، كما كان الحال في الأعوام السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، تركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، والجبل الأسود، وصربيا، وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

وفي المقام الأول، يود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، التي تعمل بوصفها مشاركا واحدا في عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، أن تشيد بجمهورية الصين الشعبية على رئاستها الناجحة لعملية كيمبرلي وترحب بالنتائج المحرزة، التي ما برحت تبين أهمية الجهود المبذولة لمواصلة تعزيز عملية كيمبرلي ولمجابهة التحديات في المستقبل.

وتتوقف مصداقية نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ باعتباره عملية دولية على التنفيذ الفعال والإنفاذ من جانب جميع المشاركين في العملية. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد الفريق العامل المعني بالرصد وثيقة إرشادية بشأن وضع نموذج جديد للتقارير السنوية. كما نشيد

بمذكرة التفاهم المبرمة بين الاتحاد الأوروبي وبلجيكا وجمهورية الصين الشعبية بشأن التبادل الإلكتروني الثنائي لشهادات عملية كيمبرلي، الذي يستفيد من برنامج تبادل المعلومات الذي وضعه الاتحاد الأوروبي والهند بصيغته المقدمة في الاجتماع العام لعملية كيمبرلي المعقود في جوهانسبرغ في عام ٢٠١٣. ويعتبر الاتحاد الأوروبي هذا التبادل نموذجا للممارسة الجيدة لجميع المشاركين في عملية كيمبرلي، لا سيما المراكز الدولية لتجارة الماس، بغية تعزيز الشفافية وتبادل المعلومات.

إن الاتحاد الأوروبي، باعتباره رئيس الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي، أسهم إسهاما فعالا في تعزيز تنفيذ نظام إصدار شهادات المنشأ وهو يناشد المشاركين مواصلة الالتزام بالفحص الدقيق من خلال زيارات عملية كيمبرلي لاستعراض الأقران، فضلا عن التقارير السنوية الموضوعية. وعلى وجه الخصوص يود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره لأستراليا وغينيا وغيانا على استضافتها لزيارات استعراض الأقران في عام ٢٠١٤، وللبلدان التي قدمت دعوات لزيارات استعراض الأقران في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، علما بأن القرار الإداري بشأن زيارات استعراض الأقران يدعو جميع المشاركين في عملية كيمبرلي إلى استضافة زيارة استعراضية كل ثلاثة أعوام. ونؤمن إيمانا جازما بأن هذه الأدوات للتنفيذ ستعزز قدرة العملية على التصدي للتجارة غير المشروعة بماس تمويل النزاعات. ونناشد جميع المشاركين تكثيف الجهود في هذا الصدد.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالأعمال المثمرة التي أُنجزت خلال العام، وبالأخص التزام الاجتماع العام لعملية كيمبرلي المعقود مؤخرا بالنظر في التوصيات الهامة الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والمتصلة بالمخاطر في سلسة الإمداد بالماس والاتفاق على تقييم تلك التوصيات في سياق الجهود المستمرة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بجهود عملية كيمبرلي لمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التصدي لحالة العنف التي خاطرت بوصول الماس الخام من مناطق النزاعات إلى سلسلة الإمداد بالماس وأدت إلى وقف عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ بشكل مؤقت للتجارة في الماس الخام الوارد من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود عملية كيمبرلي لرصد الحالة وتقديم المساعدة الفنية لجمهورية أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة بهدف تعزيز قدراتها على كشف ماس تمويل النزعات الذي يصل إلى المعاملات التجارية المشروعة. وفضلا عن ذلك، يقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خطة عملها وخريطة طريقها لمعالجة المسائل المتعلقة بعدم الامتثال للمعايير الدنيا لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ونرحب بكون الاجتماع العام قرر إيفاد بعثة استعراضية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في أقرب وقت ممكن للتحقق من الحالة وللوقوف على ما يمكن تقديمه من دعم إضافي.

وفي ضوء قرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، بين انخراط عملية كيمبرلي مع كوت ديفوار الدور الإيجابي الذي يمكن للنظام أن يضطلع به في الحالات التي يمكن فيها أن يؤثر إنتاج الماس والاتجار به على صون السلام والأمن. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالتعاون الجيد مع سلطات كوت ديفوار في الوفاء بمتطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ، مما أدى إلى رفع الأمم المتحدة للحظر المفروض على تجارة الماس الخام في القرار ٢١٥٣ (٢٠١٤). والاتحاد عاقد العزم على تعزيز جهود كوت ديفوار في استراتيجيتها الانتقالية وخريطة طريقها نحو استئناف تجارة الماس الخام، مما يمكن عائدات كوت ديفوار من الماس من الإسهام في تحقيق الانتعاش والتنمية في البلد.

وفي ذلك السياق، يقدم الاتحاد الأوروبي، من خلال أداته للاستقرار، المساعدة الفنية من أجل تشجيع قطاع التعدين الحرفي وإضفاء الصفة الرسمية عليه وتعزيز سلسلة المسؤوليات للبلد من خلال برنامج حقوق الملكية وتنمية تعدين الماس الحرفي، الذي يموله بصورة مشتركة الاتحاد الأوروبي مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. كما قدم مركز أنتويرب العالمي للماس لوزارة التعدين في كوت ديفوار برنامجا لبناء القدرات بشأن تقييم الماس.

وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى في غرب أفريقيا، يرحب الاتحاد الأوروبي باستمرار انخراط عملية كيمبرلي مع ليبريا بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٧٩ (٢٠١٢)، إذ أن التعاون الإقليمي لا يزال عاملا رئيسيا لضمان الاستقرار في المنطقة. وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد ترحيبا حارا بالمبادرات المقدمة من المشاركين في منطقة نهر مانو لتعزيز تعاونهم بشأن تنفيذ نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ وبجهود مواءمة السياسات، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، وبجهود عملية كيمبرلي لدعم تلك الأعمال بإنشاء فريق الدعم الفني الذي يقدم تقارير بشكل منتظم إلى الفريق العامل المعني بالرصد التابع لعملية كيمبرلي. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالأسف لكون جمهورية ليبريا وجمهورية سيراليون وجمهورية غينيا لم تتمكن من إيفاد ممثلين من عواصمها إلى الاجتماع العام بسبب استمرار أزمة فيروس إيبولا. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالجهود المستمرة التي تبذلها عملية كيمبرلي لتقديم الدعم والمساعدة الفنية لتلبية احتياجات تلك البلدان وجميع المجتمعات المحلية التي تعمل في استخراج الماس والمتضررة من فيروس إيبولا.

وفي عام ٢٠١٤، أبدى المجتمع الدولي عزمه على العمل بشكل جماعي وبناء من خلال عملية كيمبرلي باعتبارها أداة قيمة لمنع تأجيج الماس للنزاعات، وفي نهاية المطاف، للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في البلدان النامية. وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي بإطار تنفيذ إعلان واشنطن بشأن دمج تطوير تعدين الماس الحرفي والتعدين على نطاق ضيق في إطار تنفيذ عملية كيمبرلي، وهو يتطلع إلى العمل بشكل وثيق لدعم جهود أنغولا باعتبارها الرئيس المقبل لعملية كيمبرلي ورئيس الفريق العامل المعني بالإنتاج الحرفي للماس الغريني.

واستشرافا للمستقبل، يرحب الاتحاد الأوروبي بالقرار الذي اتخذه اجتماع عملية كيمبرلي، المعقود في غوانغزو، باستمرار الحوار بشأن صنع القرار وتعريف ماس تمويل النزاعات. ويشيد الاتحاد الأوروبي بكون نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ نجح في الأعوام الأخيرة في مساعدة الحكومات على مواجهة الحالات الجديدة للنزاع والعنف. ونؤيد بشدة جهود العملية للتطور والتكيف بغية مواجهة التحديات المقبلة في السلسلة العالمية لإمداد الماس وتقديم ضمانات للمستهلكين بأن الماس لا تشوبه صلة بالعنف.

وقبل أن أختتم بياني، أرجو أن تسمحوا لي بأن أشدد على أن أحد المعالم الفريدة للعملية هو هيكلها الثلاثي الأطراف. فالصناعة والمجتمع المدني عنصران أساسيان لعملية كيمبرلي، وأسهما كثيرا في إنشاء العملية وتشغيلها. وفي ذلك الصدد، يناشد الاتحاد الأوروبي جميع المشاركين والمراقبين الإقرار بالتنوع الكامل للآراء في إطار العملية، ومواصلة العمل معا لزيادة تعزيز قدرة نظام إصدار الشهادات. وعلى وجه الخصوص، نحن نعتمد على علاقة العمل الوثيقة مع جميع شركائنا في تحالف المجتمع المدني لكفالة أن تبقى العملية أداة فعالة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، ولرصد فعالية عملية كيمبرلي في المجتمعات المحلية التي تعمل في استخراج الماس في جميع أرجاء العالم ولمطابتنا المستمرة بالقيام بالمزيد من العمل وبصورة أفضل. وسنواصل الاعتماد على تلك العلاقة لكفالة

أن تظل العملية أداة فعالة في المستقبل. وأخيرا وليس آخرا، يناشد الاتحاد الأوروبي المشاركين والمراقبين في عملية كيمبرلي التمسك بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

لقد أعربت بالفعل عن امتناننا لجمهورية الصين الشعبية على قيادتها للعملية هذا العام. والآن نرحب ترحيبا حارا بأنغولا بصفتها الرئيس المقبل للعملية، ونشيد برؤية أنغولا باعتبارها الرئيس لعام ٢٠١٥ لزيادة تعزيز عملية كيمبرلي بكفالة استخدام التجارة في الماس الخام لفائدة جميع الشعوب. ونرحب بالالتزامات التي قطعتها أنغولا لفترة رئاستها وندعم هذه الالتزامات، بما فيها الالتزامات بتعزيز الحوار مع المجتمع المدني وبشجيع احترام حقوق الإنسان. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع أنغولا لإضفاء زخم جديد على نظام كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ولتعزيز النظام.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناننا لجمهورية الصين الشعبية على رئاستها وقيادتها المحنكة لعملية كيمبرلي في عام ٢٠١٤، بما في ذلك الإسهام المهم الذي قدمته لكبح جماح الاتجار بماس تمويل التراعات.

وشهد هذا العام تحقيق العديد من الإنجازات، من بينها تعزيز تنفيذ نظام استعراض الأقران، والنهوض بشفافية الإحصاءات ودقتها وزيادة إشراك الحكومات والصناعة والمجتمع المدني في نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. كما أود أن أعرب عن ترحيب إسرائيل بالرئيس المقبل للعملية، أنغولا. ونحن نتطلع للمشاركة بشكل وثيق في العام المقبل.

يتشكل الماس في سياق خاص للمركبات الكيميائية والمعادن، التي تُسخن وتتبلور عل مدار سنوات طوال. ويتشكل ماس تمويل التراعات أيضا في سياق محدد – هو سياق الفقر والقهر والعنف. وعلى مدار عقود، استخدم ماس تمويل التراعات أداة للحرب ومصدرا لتدفقات النقد لأباطرة الحرب. وقبل مدة لا تزيد على ١٤ عاما، كان الماس الذي يُحصل عليه في ظل أفظع الظروف الإنسانية يُستخدم لتمويل الحروب الأهلية. ومن أنغولا إلى ليبريا ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى سيراليون، أدى الماس الملطخ بالدماء إلى تقويض الحكومات الشرعية وقاد إلى استرقاق ملايين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال وموتهم.

وربما يكون الماس سلعة مترفة بالنسبة لملايين الناس في جميع أرجاء العالم، ولكن نحن – المجتمع الدولي – لا نملك ترف تجاهل الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وقبل ١١ عاما، اتحد تحالف للحكومات وأوساط الصناعة وأعضاء المجتمع المدني للتصدي للأزمة. وولدت عملية كيمبرلي من رحم الاعتراف بأن استخراج الماس وصقله وتجارته بحاجة إلى رقابة متحلية بالمسؤولية. وتمثلت الفكرة في إنشاء عملية شفافة مثل شفافية الماس الموثق بشهادة منشأ. وهي تُطمئن المشترين إلى أنه لا صلة للماس الذي يشترونه بالعنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وبفضل التزام عالمي يضاهيه عمل عالمي، فإن ٩٩ في المائة من الماس المباع في الوقت الحالي موثق بشهادات منشأ تفيد أن لا صلة له بالتراع. ويثبت ذلك الإنجاز الكبير أن بوسع الدول أن تحقق النجاح بفعل الخير. ولنفكر في التالي: إذا ما كنا قد نجحنا في صناعة التعدين، فإن هذا يعني أن بوسعنا أن نكرر نجاحنا في صناعات النفط والطاقة والبن وغيرها من صناعات الموارد الطبيعية.

إن إسرائيل، باعتبارها أكبر مصدري الماس في العالم وثالث أكبر مركز تجاري للماس، فإنها كانت أحد البلدان الاوائل في زيادة الوعي بشأن ماس تمويل التراعات، وأحد البلدان الاوائل في الاضطلاع بدور في إنشاء عملية كيمبرلي والبلد الأول الذي أصدر شهادات المنشأ حينما بدأ تنفيذ عملية

كيمبرلي في عام ٢٠٠٣. وفي الوقت الحالي نحن ملتزمون تماما بضمان إصدار شهادات المنشأ لكل ماسة باعتبار أنه لا صلة لها بالنزاعات طوال دورة حياتها – من المنجم إلى صندوق العرض.

وتود إسرائيل أن تهنئ تهنئة حارة كوت ديفوار على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن وعلى المضي نحو الاستئناف المبكر للتجارة الدولية لماسها الخام. وسنواصل متابعة نجاح كوت ديفوار، إذ تنفذ خطة عملها وتهيئ الظروف اللازمة لتصدير ماس كوت ديفوار الخام على نطاق كبير.

وتود إسرائيل أن تشيد بالتقدم الذي أحرزته جمهورية أفريقيا الوسطى في معالجة مسائل عدم الامتثال لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ونشجع بقوة على زيادة التعاون مع الاتحاد الأفريقي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما تقوم جمهورية أفريقيا الوسطى بتعزيز نظامها للرقابة الداخلية.

وتؤكد إسرائيل أيضا على أهمية الطابع الثلاثي لعملية كيمبرلي. ويجب أن يشارك المجتمع المدني في عملية كيمبرلي بالكامل، وخاصة في رصد التنفيذ على أرض الواقع. كما ينبغي لعملية كيمبرلي أن تعزز التعاون مع روابط صناعة الماس والمنظمات الدولية ووكالات إنفاذ القوانين. وكل أصحاب المصلحة هؤلاء يستفيدون من تبادل المعلومات. والملايين من الناس، من عمال المناجم الصغيرة إلى مشغلي المعدات الثقيلة، ومن عمال القطع والصقل، يعتمدون على تجارة الماس في معيشتهم. وعندما تتسم إدارة الماس والاتجار به بالمسؤولية، يمكن للماس المستخرج بصورة قانونية تسريع التنمية وتحسين مستويات معيشة الملايين. لذلك، علينا جميعاً واجب. علينا واجب تجاه عمال المناجم الذين يعتمدون على الماس في معيشتهم. علينا واجب إزاء الدول المباركة بالموارد الطبيعية لإثبات أن الرخاء يمكن أن يحل محل الفقر. وعلينا واجب تجاه أجيال المستقبل لضمان انتصار التعاون على الصراع.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولاً، أود أن أهنئ جمهورية الصين الشعبية على رئاستها الناجحة لعملية كيمبرلي لعام ٢٠١٤، ونعرب عن تقديرنا للوفد الصيني لإعداد مشروع قرار اليوم بشأن دور الماس في تأجيج النزاع (A/69/L.39)، الذي نؤيده وكنا من مقدميه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أتمنى لجمهورية أنغولا كل التوفيق إذ تتولى رئاسة العملية لعام ٢٠١٥.

والاتحاد الروسي مشارك نشط في عملية كيمبرلي منذ عام ٢٠٠٠. ونحن نقدر أنشطتها ونثني على تطورها ونموها بشكل دينامي كسلطة دولية في عملها كأداة فعالة تعمل بشكل جماعي على منع الماس الممول للنزاعات من اختراق السوق. ونرى أنه لا بد من تعزيز النظم الوطنية للرقابة الداخلية للماس وتجارة الماس الخام. ونؤيد زيادة مشاركة البلدان الأخرى في تلك العملية. ونحن نقدر جهود عملية كيمبرلي لتنفيذ المهام المحددة لها في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ونود أن نسترعي الانتباه إلى أن تنفيذها على نحو فعال يتطلب مواصلة بلورة الأساس القانوني للعملية. ونلاحظ التوقيت المناسب للعمل في مراجعة النظام العالمي لإصدار شهادات منشأ للماس الخام وتطوير عملية كيمبرلي للمعايير على أساس متطلبات التنمية، والتي تشمل قرارات إدارية جديدة في إطار لجان عملية كيمبرلي، وصياغة القرارات في الوقت المناسب على أساس الوضع الحالي للألماس في قطاع التعدين.

ونحن نؤيد تشديد الضوابط الداخلية على تعدين الماس الخام وعلى مراكز الإنتاج والقطع والاتجار، فضلاً عن زيادة الشفافية في إحصاءات عملية كيمبرلي وتيسير الوصول إلى تلك الإحصاءات لجميع الهيئات الدولية المهتمة. ونشدد على عدم جواز تسييس تلك العملية، أو إجراء تغييرات رئيسية في

هيكلها ومبادئ عملها، بما في ذلك إقحامها في أي نوع من القضايا يتجاوز نطاق ولايتها. وأي انحراف للعملية أو خروج على مبدأ التوافق في اتخاذ القرارات غير مقبول أيضاً. ونرى أن إدماج مسائل بشأن اختصاص عملية كيمبرلي في المحافل الدولية الأخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها يأتي بنتائج عكسية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أننا يجب أن نواصل العمل لتحقيق تطور بناء بالنسبة للماس الممول للنزاع، وينبغي أن يتم ذلك بشكل مباشر في إطار عملية كيمبرلي، مع التركيز على الإسهامات المتعددة الأطراف من جميع المعنيين بتطوير إمكاناتها.

ونحن ننظر بإيجابية إلى الأنشطة التعاونية بين هيئات الأمم المتحدة والعملية في مجال تنفيذ متطلبات النظام الدولي لإصدار شهادات المنشأ للماس الخام، والقضاء على الاتجار بالماس غير المشروع المستخرج من مناطق النزاع. ومن جانبه، فإن الاتحاد الروسي يمتثل بدقة وبالكامل لجميع متطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام، وهو ما أكدته الزيارة التقييمية لعملية كيمبرلي لبلدنا في عام ٢٠١٣.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد جلسة الإحاطة السنوية هذه والسماح لوفدي بالمشاركة في الموضوع قيد المناقشة. ونرحب بتقرير رئيس عملية كيمبرلي لعام ٢٠١٤ (A/69/622، المرفق)، ونود أن نعرب عن ارتياحنا للأسلوب الممتاز الذي اتبعته الصين في قيادتها. ونحن ممتنون للغاية لكرم الضيافة الذي أبدته الصين سواء خلال الاجتماعات البينية أو الجلسات العامة، فضلاً عن دورها القيادي خلال العملية.

وكعضو مؤسس في عملية كيمبرلي وبلد يعتمد بالكامل على الأحجار المتلألئة التي نسميها الماس، تعلق بوتسوانا أهمية كبيرة للغاية على الاستغلال والبيع والاتجار المشروع بالماس الخام. إنها نعمة لأمتنا وسلعة طبيعية ثمينة، وكان للماس دور هام في تغيير حياة مجتمعاتنا، وجلب الطعام إلى الموائد وإلحاق الصغار بالمدارس، وتوفير الرعاية الصحية المجانية للجميع، وبناء البنية التحتية. ولذلك، فإننا نلتزم بحماية سلامة صناعة الماس وتعزيزها والحفاظ على تلك الثروة للأجيال القادمة. واستلهاماً لمصالحنا الوطنية الطويلة الأجل، ورؤية استراتيجية شاملة لتسخير رأسمالنا الطبيعي، نحن ملتزمون بأن نفعل الخير بالماس مع استخدام تلك الصناعة للاستثمار في شعبنا. وتوخياً لذلك، سنواصل العمل مع المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة – مع وضع رفاه شعبنا أولاً– للحد من التدفق غير المشروع للماس الخام. وأقولها ببساطة، سنواصل فعل الخير بالماس، لأن الماس للتنمية. ومع ذلك، فإننا ندرك أنه في أنحاء كثيرة من العالم، استخدم ما يسمى بالماس الممول للصراع في تأجيج النزاعات، مع تقويض سيادة القانون وتعطيل الحوكمة. ونحن مستعدون لتبادل الدروس والخبرات وأفضل الممارسات مع أولئك المنتجين والمصنعين المستعدين لذلك.

ونود أن نكرر دعمنا القوي لنظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات منشأ الماس الخام وإيماننا الراسخ بعملية كيمبرلي باعتبارها إطاراً هاماً بين الحكومات والصناعة والمجتمع المدني لتعزيز سلامة الصناعة، مع إيجاد الوسائل الكفيلة بتجنب الصراع. وعلى مر السنين، أقمنا علاقات ممتازة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في تلك العملية، وخصوصاً من المجتمع المدني والصناعة. ونحن ملتزمون بمواصلة تلك الشراكة الاستراتيجية والعمل معا من أجل خير البشرية. ونحن فخورون للغاية بآلية عملية كيمبرلي ونرى أنها كانت أساسية في صياغة تدابير مجلس الأمن الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع في الماس الخام.

ونرحب بتقرير عام ٢٠١٤، الذي نرى أنه يوضح بجلاء التقدم المحرز حتى الآن، في حين أنه يؤكد على الحاجة الملحة لإصلاح عملية كيمبرلي وتعزيزها.

ونعتقد أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن به للعملية أن تتصدى بفعالية للتحديات القائمة والناشئة في الوقت الحاضر.

وبينما نمضي قدما، نود الترحيب بالمشاركين المحتملين الذين يريدون أن يكونوا جزءا من أسرة عملية كيمبرلي، والعمل معهم. ونتيجة لقرار مجلس الأمن ٢١٥٣ (٢٠١٤)، المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل، يسرنا أن نرحب بعودة كوت ديفوار. ونحن نتطلع إلى رؤية ذلك البلد العظيم يستأنف بيع الماس وتجارته على النحو المقرر في نظام شهادات المنشأ. ومما يثلج صدورنا قدرة الشعب الإيفواري على الصمود خلال فترة الجزاءات، ويسعدنا أن نراهم يقفون على أقدامهم مرة أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى تنفيذهم لاستراتيجية مرحلة ما بعد الجزاءات.

من ناحية أخرى، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساورنا القلق من أن الصراع الذي طال أمده، فضلا عن عدم الاستقرار وانعدام الأمن اللذين تسببت فيهما الميليشيات، كان له بالفعل أثر سلبي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمواطني البلد. ونحن ندرك أن الآلاف من النساء والأطفال لا يزالون مشردين في المناطق المتضررة، فيما يشكل وصولهم إلى المدارس وحصولهم على الرعاية الصحية تحديا. ونعلم أن قيادة جمهورية أفريقيا الوسطى عاقدة العزم على إنهاء هذا الصراع حتى يتمكن أبناء الشعب من استئناف حياتهم الطبيعية، بما في ذلك بيع الماس. ونحن نقدر الانفتاح والمصارحة اللذين تتوخاهما الحكومة في التعامل مع عملية كيمبرلي ككل، ونتمنى لها كل توفيق في سعيها إلى تعزيز الضوابط الداخلية. ومن جهتنا، سنفعل كل ما في وسعنا في إطار العملية للمساعدة على استعادة الحياة الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أخيرا، نود أن نهنئ أنغولا، الرئيس المقبل في عام ٢٠١٥، والتي نتطلع إلى العمل معها في الدفع قدما بعملية كيمبرلي.

السيدة هاميلتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الصين على رئاسة عملية كيمبرلي خلال عام ٢٠١٤، ونحيي أنغولا على توليها الرئاسة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد وضعت أنغولا برنامجا طموحا لرئاستها خلال عام ٢٠١٥، بما في ذلك، كما قيل، قيادة عملية لتحويل استخراج الماس على نطاق صناعي وبالوسائل التقليدية وتسويقه إلى مشروع للسلام والازدهار واحترام حقوق الإنسان والمجتمعات المحلية والشعوب بما يحقق مصلحة الدول.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة أنشطة عملية كيمبرلي. ونعتقد أنها تقوم بدور هام وضروري في ضمان ألا يسهم الماس في الصراع. والولايات المتحدة تتطلع إلى العمل مع أنغولا وغيرها من المشاركين والمراقبين في عملية كيمبرلي في تشجيع زيادة التعاون داخل المنظمة، بما في ذلك مع المجتمع المدني والصناعة، ممثلة في المجلس العالمي للماس، بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية وسائر المنظمات الدولية. كما نتطلع إلى توسيع نطاق تعريف الماس الممول للصراع من أجل معالجة المشاكل المحتملة وضمان ثقة المستهلك في إمدادات العالم من الماس.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المراحلة من نظرها في البند ٣١ من جدول الأعمال.

طلب عدد من الممثلين الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأن البيانات التي يُدلى بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على عشر دقائق للمداخلة الأولى، وخمس دقائق للمداخلة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نحن مضطرون في كل عام للاستماع إلى المحاضرات التي يلقيها المراقب عن فلسطين. وفي كل عام، أعلم أن تلك المحاضرات تتميز بصفتين جليتين: أنها طويلة وغير صحيحة. وفي خضم الاتهامات المبتذلة، تبرز رسالة واحدة مدوية، وهي: لا تقترف القيادة الفلسطينية خطأ قط. وتبرهن القيادة الفلسطينية على انعدام النقد الذاتي والمسؤولية والمساءلة – وهي ثقافة فلسطينية للإفلات من العقاب. وعند الاستماع إلى المراقب عن فلسطين، يعتقد المرء أن القيادة الفلسطينية لا تتحمل أية مسؤولية عن رفاه شعبها أو عن قوة اقتصاده.

وبينما الفلسطينيون منشغلون بإدانة إسرائيل وانتقادها وإدانتها في الأمم المتحدة، تنشغل إسرائيل بدعم اقتصاد الفلسطينيين وتطوير بنيتهم التحتية. وقد اتفقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة معا على آلية ثلاثية الأطراف لإعادة إعمار غزة. ويؤسفني أن المراقب عن فلسطين لم يتمكن أمس من تشاطر بعض وجهات نظره بشأن هذه الآلية الهامة. وإسرائيل متقيدة بالتزاماتها فيما يتعلق بالآلية، ولكن السلطة الفلسطينية تتلكأ، على نحو ما يبينه البيان الذي أدلى به المنسق الخاص السيد روبرت سيري بالأمس فقط.

والحقيقة أن إعادة إعمار غزة لا تتصدر جدول أعمال الرئيس عباس أو السلطة الفلسطينية. ولننظر إلى ما يلي: في ضوء كل ما قاله عباس عن التزامه تجاه غزة، لم تطأ قدماه أرض قطاع غزة – لا سيما في الأشهر الثلاثة الماضية، بعد العمليات الأخيرة والاقتتال في غزة. إنه مشغول للغاية باختلاق سبل جديدة لإلقاء اللوم على إسرائيل، بما في ذلك من خلال القدوم إلى الأمم المتحدة.

وبالرغم من العوائق التي أقامتها السلطة الفلسطينية، أتاحت إسرائيل آلاف الأطنان من الأسمنت ومواد البناء لتشييد المشاريع. وإضافة إلى ذلك، كفلت إسرائيل استمرار تدفق الأغذية والسلع بلا انقطاع إلى داخل قطاع غزة.

إن الفلسطينيين يستغلون وقت هذه الهيئة للشكوى من متاعبهم المالية. وبإمعان النظر في أولويات ميزانية السلطة الفلسطينية، سيثبت أنها مثال آخر لمحاولة التنصل من المسؤولية. ففي كل عام، تُستخدم نسبة ٤ في المائة من ميزانية السلطة الفلسطينية لدفع مرتبات للإرهابيين القابعين في السجون الإسرائيلية. وتبلغ تلك المرتبات ١٣٠ مليون دولار. ولا يمكن أن تكون رسالة السلطة الفلسطينية لشعبها أكثر وضوحاً: كلما زاد عدد قتلاكم من الإسرائيلين، زادت المبالغ التي ندفعها لكم. وهم أكثر اهتماما بتمويل الإرهابيين من الاستثمار في الخدمات الاجتماعية. وبدلاً من تمويل الإرهاب والإرهابيين، ربما يمكن للسلطة الفلسطينية أن تحول اهتمامها لتسديد دينها البالغ ٤٣٠ مليون دولار لشركة الكهرباء الإسرائيلية. وبالرغم من عبء الدين المتزايد، تواصل إسرائيل بناء أربع محطات فرعية لتحسين نطاق ونوعية توفير الكهرباء للفلسطينيين.

وتكشفت في السنوات الأخيرة فضائح لا حصر لها تورط فيها مسؤولون كبار فاسدون في السلطة الفلسطينية وحركة فتح. فعلى سبيل المثال، كشف تقرير في العام الماضي أصدره ديوان مراجعي حسابات الاتحاد الأوروبي أن المعونة الأوروبية البالغة بليوني يورو ذهبت أدراج الرياح جراء الفساد وإنفاق الأموال في غير محلها. هل سيسأل أحد السلطة الفلسطينية عن إساءة الاستخدام الهائلة هذه؟ هل سيسأل أحد المراقب عن فلسطين هنا عن إساءة الاستخدام تلك؟ ووفقا لاستطلاعات الرأي الفلسطينية، يعتقد ٧٨ في المائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة أن السلطة الفلسطينية فاسدة. وأوضحت العينة أن ٦٤ في المائة من الفلسطينيين يعتقدون أن حماس فاسدة.

والسلطة الفلسطينية قادرة على التنصل من المسؤولية لأن المجتمع الدولي يتيح للقيادة الفلسطينية الإفلات من العقاب. لقد حان الوقت لتتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية. ويجب أن تتوقف عن توجيه اللوم إلى إسرائيل، وأن تشرع في الخضوع للمساءلة.

إن إسرائيل ملتزمة التزاما تاما بالحل القائم على وجود دولتين للشعبين من خلال المفاوضات المباشرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وذلك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام ودائم لصراعنا.

السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد طلبت الكلمة في إطار ممارسة حق الرد فيما يتعلق بحقيقة أن البيان الذي أدلى به ممثل أوكرانيا تضمن تقييمات سياسية معينة، ولا سيما فيما يتعلق بقوافل المساعدة الإنسانية التي ما برحت روسيا ترسلها إلى دونباس. وقد تم استخدام كلمة ”غير قانوني“ في ذلك الصدد. ونود أن نذكر بأن روسيا منذ البداية أعلنت عن انفتاحها على الحوار والتعاون مع الجانب الأوكراني بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان الذين يعانون.

وقد قام الجانب الروسي دائما بإبلاغ السلطات الأوكرانية بوجهة القوافل، وطلب إلى مسؤولي الجمارك الأوكرانيين إجراء عمليات تفتيشها. وكما أشارت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الموظفين الأوكرانيين ممثلون في نقاط التفتيش. وفي الواقع، فإن القافلتين الأخيرتين فتشهما موظفو الجمارك والحدود الأوكرانيون، الذين لم يعثروا فيهما على أي شيء غير مشروع، باستثناء الإمدادات الإنسانية.

ونأمل أن يكون الجانب الأوكراني واللجنة الدولية للصليب الأحمر أفضل استعدادا في المستقبل لمساعدة روسيا في تقديم المساعدة الإنسانية إلى دونباس.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، شكرا لإعطائي الكلمة للمرة الثانية هذا اليوم وذلك للرد على ما ورد في بيان ممثل تركيا قبل قليل. اعتبر ممثل تركيا في بيانه أن ما ورد في بيان ممثل سوريا هي إدعاءات لا أساس لها، وقبل أن أرد على هذا الموضوع، أود تذكيركم بما ورد في بيان ممثل سوريا قبل قليل حول تركيا. ذكرنا أولا رفض الحكومة التركية لأشهُر السماح باستخدام معبر نصيبين الحدودي لإيصال المساعدات الإنسانية. هذه كانت أول إشارة، ولا أعرف لماذا يعتقد ممثل تركيا بإن هذا إدعاء لا أساس له، علما بأنه كان أحد أكبر معوقات تنفيذ قرار مجلس الأمن (٢١٦٥) (٢٠١٤)، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

الإشارة الثانية في بيان ممثل سوريا حول تركيا كانت حول تدريب إرهابيين في معسكرات خاصة، أقيمت في تركيا، وهذا أمر معروف للجميع اعترف فيه مسؤولون وممثلون أمميون كثر. ومنهم مسؤولو استخبارات أمريكيين، بأنهم يدربون إرهابيين في معسكرات على الأراضي التركية. أود القول بأننا نتفق على شيء واحد قاله ممثل تركيا، وهو أن ما يفعله النظام التركي للشعب السوري بات أمرا واضحا ومكشوفا، فعلا ما يفعله النظام التركي للشعب السوري بات أمرا واضحا مكشوفا ولا يحتاج إلى نقاش. على سبيل المثال، في سوريا حاليا هناك ١٤ ٠٠٠ مقاتل إرهابي شيشاني وقوقازي ومن جنسيات أخرى طبعا. هؤلاء دخلوا إلى سوريا من خلال أحد طريقين، إما عن طريق الحدود السورية التركية المشتركة في الشمال، أو أنه تم إسقاطهم من الفضاء عن طريق وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) وربما أتوا بهم من كوكب المريخ.

تطالعنا مئات الصحف والتقارير العالمية والغربية والتركية نفسها بالممارسات اللاشرعية لنظام حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، من دعم للإرهاب العالمي وفتح لحدودها على مصراعيها لتسهيل مرور الإرهابيين إلى بلدي سوريا. وهو أمر بات معروفا ومعلنا من قبل مسؤولي النظام التركي أنفسهم. أود هنا أن أشير إلى تقرير حديث لمركز الأبحاث الكندي Global Research. هذا التقرير يوثق توفير النظام التركي الحماية لخطوط تموين (داعش) ولتدفق مقاتليه، كما يضيف التقرير بأن التنظيم الإرهابي (داعش) لا يحصل فقط على إمداداته عن طريق بيع النفط المسروق، وإنما كذلك من أموال الفدية التي تدفع مقابل الرهائن والإمدادات عبر الحدود التركية أثناء مرور الشاحنات يوميا.

إن تركيا تسمح يوميا ومنذ أكثر من ثلاث سنوات لسيل من الإمدادات والمقاتلين والأسلحة الثقيلة، بالعبور عبر حدودها لإمداد (داعش) داخل سوريا. ففي شهر حزيران/يونيه وحدَهُ سمحت الجمارك التركية بدخول ٤٧ طنا من الأسلحة إلى الإرهابيين في الشمال السوري. حتى أن أحد التقارير التركية أكدت أن قسما من مقاتلي داعش الذين تم تسليمهم إلى التنظيم كانوا موقوفين في السجون التركية ومن بينهم قياديون رفيعو المستوى.

ما ذكرته غيضٌ من فيض، وأود أن أتمنى على ممثل تركيا أن يعمل على تمثيل مصالح الشعب التركي الصديق المعارض بشدة لسياسات حكومة بلاده العدوانية في المنطقة، وأن ينصح حكومة بلاده بالعمل على إحلال السلام والأمن في المنطقة بدلا من إشاعة الفوضى ونشر الإرهاب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.